وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عين تموشنت -بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

تحت عنوان:

# الرسوم البيئية كآلية للحد من التلوث البيئي

## -دراسة حالة بمديرية البيئة بعين تموشنت-

من إعداد الطالبان:

مداح يوسف

بنوار عبد النور

قيمت وأجيزت بتاريخ: 11/ 06/ 2023

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

| | | |
|---|---|---|
| د. غربي صباح | جامعة عين تموشنت- بلحاج بوشعيب | رئيسا |
| د. عبد الباقي حياة | جامعة عين تموشنت- بلحاج بوشعيب | مشرفا ومقررا |
| د. كش محمد | جامعة عين تموشنت- بلحاج بوشعيب | ممتحننا |

السنة الجامعية 2022-2023

# الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى من أضاءت لي دربي إلى من كان حبها زادي وعمادي إلى من مازلت أحتمي بدعائها الخالص إلى **أمي الغالية** حفظها الله وأطال في عمرها. وإلى من زرع في قلبي روح التحدي والاجتهاد وسقاني بالرعاية والاهتمام وأنار دربي ومنحني الحب إلى **أبي الغالي** حفظه الله وزاد في عمره.

إلى من قاسمني حلاوة العيش ومرارته وحب الوالدين وطاعتهما إلى أخواتي العزيزات حفظهن الله ورعاهن.

وإلى أعز الناس إلى "**بن صغير مامة حورية**" التي دعمتني في سبيل إعداد هذه المذكرة أهديها هذا العمل وأشكرها على دعمي وتحفيزي لإتمامه.

**يوسف**

# الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي التعليمية هذه ثمرة الجهد والنجاح

وهذا بفضل الله عز وجل، أهدي هذه المذكرة إلى أغلى ما أملك في الوجود **أمي الغالية** حفظها الله وأطال عمرها وإلى سندي العظيم وقوتي **أبي الغالي** حفظه الله

إلى ذراعي الثابت **أخي يوسف** حفظه الله

إلى جميع أصدقائي من تسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى من كانوا معي في طريق النجاح.

**عبد النور**

# الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتنزل البركات وبفضله تغفر الخطايا والزلات، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم.

يسرنا في البداية أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير والتبجيل للأستاذة المشرفة الدكتورة "**عبد الباقي حياة**" التي تكرمت بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل ما قدمته من توجيه وإرشاد ودعم وتضحية بوقتها الثمين كي يكتمل هذا العمل ويصبح جاهزا للمناقشة، داعين من الله عز وجل أن يوفقها لكل خير.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل يد رافقتنا في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد، والشكر موصول كذلك إلى أوليائنا الذين سهروا على تهيئة كل الظروف الملائمة لنا لإنجاز هذا العمل.

كما لا ننسى أن نشكر جميع الأساتذة والمؤطرين الذين قدموا لنا يد المساعدة وإلى كل الزملاء والأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم وأخذنا منهم الكثير.

**ملخص الدراسة:**

تعمل دول العالم اليوم في ظل استفحال ظاهرة التلوث البيئي على إيجاد الوسائل والآليات وكذا التشريعات القانونية التي من شأنها أن تساهم في حماية البيئة والحد من مختلف أشكال التلوث، وتعد الرسوم البيئية أهم الوسائل والآليات المستحدثة التي تعتمدها الدول في مجال مكافحة التلوث البيئي وكبح جماحه، فالجزائر وكغيرها من الدول تسعى إلى مواكبة موضوع حماية البيئة، وبهذا الخصوص فهي تعمل جاهدة في سبيل تطوير تشريعاتها الضريبية.

وبناءا على الإصلاحات التي عرفها النظام الجبائي البيئي في الجزائر، نهدف من خلال هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إلى التعرف على دور الرسوم البيئية في الجزائر كآلية للحد من التلوث ومدى مساهمتها في حماية البيئة والمحافظة عليها من الأخطار التي تهددها.

وتوصلنا في نهاية دراستنا إلى أن مساهمة الرسوم البيئية في الجزائر لا تزال محدودة وبحاجة للعديد من الإصلاحات والصرامة في التطبيق لتفعيل دورها في تحقيق هدفها الأساسي الذي أسست من أجله ألا وهو الحد من التلوث البيئي وحماية البيئة.

**الكلمات المفتاحية:** التلوث البيئي، الرسوم البيئية، الملوث الدافع، حماية البيئة، عين تموشنت.

**Résumé:**

Aujourd'hui, face à la propagation de la pollution environnementale, les pays du monde s'efforcent de trouver des moyens et des mécanismes, ainsi qu'une législation légale qui contribueraient à protéger l'environnement et à réduire les diverses formes de pollution, et les taxes environnementales sont l'un des moyens et mécanismes modernes les plus importants adopté par les pays dans le domaine du contrôle et de la lutte contre la pollution, et l'Algérie comme d'autres pays, cherche à se développer dans le domaine de la protection de l'environnement, et à cet égard elle travaille dur pour développer sa législation fiscale.

Sur la base des réformes définies par le système de fiscalité environnementale en Algérie, nous visons à travers cette étude à identifier le rôle des taxes environnementales en Algérie comme mécanisme de réduction de la pollution et l'étendue de sa contribution à la protection de l'environnement et à sa préservation des dangers qui le menacent.

Au terme de notre étude, nous avons conclu que la contribution des taxes environnementale en Algérie est encore limitée et nécessite de nombreuses réformes et rigueur dans son application pour activer son rôle dans la réalisation de son objectif

principal pour lequel elle a été créée, qui est de réduire les risques de la pollution et protéger l'environnement.

**Les mots clés :** pollution de l'environnement, taxes environnementales, le polluant payeur, protection de l'environnement, Aïn Témouchent.

# قائمة المحتويات

**قائمة المحتويات:**


| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | **I** |
| **الشكر والتقدير** | **III** |
| **الملخص** | **IV** |
| **قائمة المحتويات** | **VII** |
| **قائمة الجداول** | **IX** |
| **قائمة الأشكال** | **XI** |
| **المقدمة** | **[أ-ث]** |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للتلوث البيئي والرسوم البيئية** | **[6-25]** |
| المبحث الأول: ماهية الرسوم البيئية والتلوث البيئي | 7 |
| المطلب الأول: مفهوم التلوث البيئي وأشكاله | 7 |
| المطلب الثاني: أساسيات حول الرسوم البيئية | 8 |
| المطلب الثالث: أساس فرض الرسوم البيئية ودورها في حماية البيئة | 10 |
| المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة | 15 |
| المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية | 16 |
| المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية | 23 |
| المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية | 24 |
| **الفصل الثاني: دراسة حالة الرسوم البيئية في الجزائر** | **[26-53]** |
| المبحث الأول: تقديم مديرية البيئة لولاية عين تموشنت | 28 |
| المطلب الأول: تعريف المديرية الولائية للبيئة ومصالحها | 28 |
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة لولاية عين تموشنت | 29 |
| المبحث الثاني: واقع الجباية البيئية في الجزائر | 32 |
| المطلب الأول: أدوات الجباية البيئية في الجزائر | 32 |
| المطلب الثاني: المنشآت المصنفة وإجراءات تحصيل الرسوم البيئية | 41 |
| **الخاتمة** | 55 |
| **قائمة المراجع** | 60 |
| **فهرس المحتويات** | 65 |

# قائمة الجداول

**قائمة الجداول:**


| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **(02/01)** | المبلغ الوحدوي للرسم والتخفيضات | **33** |
| **(02/02)** | المعامل المضاعف لكل معيار | **34** |
| **(02/03)** | الرسم على المنتجات البترولية | **35** |
| **(02/04)** | الرسم على الوقود | **35** |
| **(02/05)** | جدول تلخيصي للرسوم البيئية | **38** |
| **(02/06)** | نسبة الرسوم الموجهة للحساب الخاص بالبيئة | **40** |
| **(02/07)** | تقسيم المنشآت المصنفة في ولاية عين تموشنت | **43** |
| **(02/08)** | تطور عدد المنشآت المصنفة بولاية عين تموشنت خلال الفترة (2016-2022) | **45** |
| **(02/09)** | نوعية نشاط المنشآت المصنفة الممارسة بولاية عين تموشنت لسنة 2022 | **46** |
| **(02/10)** | حصيلة الرسوم البيئية في ولاية عين تموشنت | **47** |
| **(02/11)** | توزيع حصيلة الرسوم البيئية في ولاية عين تموشنت | **50** |

# قائمة الأشكال

**قائمة الأشكال**


| رقم الشكل | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| (01/01) | تلخيص الحوافز الجبائية | **14** |
| (02/02) | الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة لولاية عين تموشنت | **31** |
| (02/03) | ملخص مراحل منح الرخص وتحصيل الرسوم البيئية | **44** |
| (02/04) | يمثل تطور عدد المنشآت المصنفة لولاية عين تموشنت (2016-2022) | **45** |
| (02/05) | تطور حصيلة الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الخطيرة بولاية عين تموشنت | **49** |

# المقدمة

**المقدمة:**

تعتبر مشكلة التلوث البيئي من أكثر المشكلات إلحاحا في وقتنا الحالي نظرا لتفاقمها السريع وتضاعف نتائجها، حيث ظهرت هذه المشكلة وازدادت تفاقما مع ظهور الثورة الصناعية والتكنولوجية وكذا النووية التي ضاعفت من حجم الأضرار البيئية وساهمت في انتشارها السريع، مما أثر على قدرة الدول في مجابهة هذه الظاهرة الخطيرة، وهو ما زاد من تأزم الوضع، وبهذا أضحى موضوع حماية البيئة ومكافحة التلوث بمثابة الهاجس والشغل الشاغل لجميع الدول، حيث تحتل قضايا حماية البيئة سلم الأولوية الوطنية في أي دولة خاصة وأنها تؤثر على التنمية المستدامة لهذه الدول، لأن أي تنمية لابد أن تستند إلى قواعد وأسس تتلاءم والوضع البيئي.

ويتعرض الوسط البيئي في ظل ظروف المجتمع الجزائري لمخاطر وتحديات كبيرة، وهو الأمر الذي دفع بالجزائر إلى اعتماد الرسوم البيئية كآلية قانونية للمحافظة على البيئة، حيث تعمل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر على دمج أفكار التنمية المستدامة في عمق أنشطتها، بهدف حماية البيئة والحد من المشكلات البيئية وكبح انتشار التلوث الناتج عن الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، وهذا عن طريق تدخل الدولة لتوجيه السلوك البيئي لهذه المؤسسات وحثها على استخدام تكنولوجيات صديقة للبيئة، من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى المحافظة على البيئة في صورة الجباية البيئية، والتي تعتبر عملة ذات وجهين إذ تحمل الطابع الردعي من خلال فرض مجموعة من الضرائب والرسوم وتطبيق جملة من الإجراءات العقابية على كل من يتسبب بإلحاق الضرر بالبيئة، والطابع الوقائي من خلال الحوافز الجبائية ذات البعد البيئي، فالجزائر وكغيرها من الدول تعمل جاهدة على إصلاح وتطوير تشريعاتها الضريبية في مجال حماية البيئة.

**أولا: الإشكالية**

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

**ما مدى مساهمة الرسوم البيئية في الحد من التلوث البيئي في الجزائر؟**

تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما علاقة الرسوم البيئية بالتلوث البيئي؟
- إلى أي مدى تتناسب حصيلة الرسوم البيئية لولاية عين تموشنت مع حجم أضرار التلوث البيئي؟

**ثانيا: صياغة الفرضيات**

بناءا على التساؤلات المطروحة سابقا، تم صياغة الفرضيات التالية:

- لا تساهم الرسوم البيئية في الحد من التلوث البيئي.
- حصيلة الرسوم البيئية ضعيفة في ولاية عين تموشنت ولا تتناسب مع حجم التلوث البيئي.

**ثالثا: أهداف الدراسة**

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوصول للعديد من الأهداف ومنها ما يلي:

- توضيح الجانب النظري للرسوم البيئية.

- إبراز مختلف قوانين التشريع الجبائي في الجزائر التي تهدف إلى حماية البيئة.
- تبيان الدور الذي تلعبه الرسوم البيئية في الحد من التلوث البيئي.
- تقييم مدى مساهمة وفعالية الرسوم البيئية في تفعيل الاعتبارات البيئية في الجزائر وحماية البيئة من التلوث.

**رابعا: أهمية الدراسة**

تكتسي دراستنا أهمية بالغة، تكمن في دور وأهمية الرسوم البيئية في حماية البيئة من أخطار التلوث البيئي، خاصة في ظل تنامي هذه الظاهرة ومساعي الجزائر للحيلولة دون تفاقمها والتقليل من أضرارها، كما تتجلى أهمية الموضوع في الدور الهام الذي تلعبه الجباية البيئية في تحسيس المعنيين بأهمية المحافظة على البيئة.

**خامسا: أسباب اختيار الموضوع**

توجد العديد من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ومن أهمها:

- إبراز دور الرسوم البيئية في الحد من التلوث البيئي.
- الانتشار الكبير لظاهرة التلوث البيئي في الجزائر.
- تعاظم أهمية الرسوم البيئية، خاصة وأن العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة أصبحا يوليان اهتماما كبيرا بكل ما يتعلق بالبيئة وأساليب حمايتها والمحافظة عليها.
- إزالة الغموض السائد في هذا الموضوع نظرا لنقص وقلة الدراسات التي تناولت موضوع الرسوم البيئية في الجزائر.

**سادسا: حدود الدراسة**

- ✓ **الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة على متغير مستقل (الرسوم البيئية)، ومتغير تابع (التلوث البيئي).
- ✓ **الحدود المكانية:** قمنا بإجراء دراستنا على مستوى مكتب المنشآت المصنفة والأخطار التكنولوجية والنفايات الخاصة وتثمينها ضمن مصلحة البيئة الحضرية والصناعية التابعة لمديرية البيئة لولاية عين تموشنت.
- ✓ **الحدود الزمنية:** تم تحليل البيانات والإحصائيات المتوفرة لدينا من مديرية البيئة بعين تموشنت والمتعلقة بالفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية سنة 2022.

**سابعا: منهج الدراسة**

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك باستخدام المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والأطر النظرية التي تساعد على فهم الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه، أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج التحليلي في مجال توظيف الرسوم البيئية في التشريع الجزائري والربط بين الإطار النظري لها وواقعها التطبيقي.

**ثامنا: صعوبات الدراسة**

يعتبر موضوع هذه الدراسة من المواضيع الحديثة، لذلك واجهتنا بعض الصعوبات خلال إعداده، وتتمثل فيما يلي:

- قلة المراجع التي تعالج هذا الموضوع، خاصة الكتب المتخصصة في هذا النوع من المواضيع.
- صعوبة الحصول على المعلومات بسبب التحفظ من قبل مديرية البيئة في إعطاء إحصائيات حديثة للرسوم البيئية، حتى يسهل علينا تقييمها بدقة.
- نقص ومحدودية المعلومات المرتبطة بتطبيق الرسوم البيئية في الجزائر.

**تاسعا: هيكل الدراسة**

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات المتفرعة عنها، وقصد الإلمام بموضوع البحث قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين: فصل نظري وفصل تطبيقي، أما المقدمة فقد قمنا من خلالها بطرح الإشكالية وإظهار التصور العام للدراسة.

حيث جاء تقسيم دراستنا على النحو التالي:

- ✓ **الفصل الأول:** الموسوم بـ: "**الإطار النظري للتلوث البيئي والرسوم البيئية**"، تم تقسيمه إلى مبحثين، يحوي كل مبحث على ثلاث مطالب، حيث تطرقنا في المبحث الأول لمفهوم التلوث البيئي والرسوم البيئية، كما تطرقنا من خلاله إلى أساس فرض هذه الرسوم ودورها في الحد من التلوث البيئي، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى الأدبيات التطبيقية للدراسة من خلال استعراض أهم ما جاءت به الدراسات السابقة من نتائج وتوصيات، ومقارنتها مع دراستنا الحالية.
- ✓ **الفصل الثاني:** والموسوم بـ: "**دراسة حالة الرسوم البيئية في الجزائر**"، قمنا بدراسة حالة مديرية البيئة لولاية عين تموشنت، حيث قمنا في المبحث الأول بتقديم مديرية البيئة وتعريفها والتعريف بمصالحها ومهامها، بينما تناولنا في المبحث الثاني الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر وإجراءات تحصيلها، بالإضافة إلى حصيلة هذه الرسوم في ولاية عين تموشنت، وكيفية تخصيصها وتوزيعها في الحسابات المخصصة لها، ثم قمنا بعدها بتحليل هذه النتائج لمعرفة مدى فعالية هذه الأداة في تحقيق الأهداف البيئية.

وصولا إلى الخاتمة وما تضمنته من نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية، متبوعة بمجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تفعيل دور الرسوم البيئية في الحد من التلوث البيئي في الجزائر.

# الفصل الأول:

# الإطار النظري للتلوث البيئي والرسوم البيئية

**الفصل الأول: الإطار النظري للتلوث البيئي والرسوم البيئية**

**تمهيد:**

شكلت ظاهرة التلوث البيئي الناتج من جراء التطور الصناعي والاقتصادي هاجسا كبيرا للكثير من دول العالم، حيث تولي غالبية الدول والمنظمات اهتماما كبيرا بالجانب البيئي سعيا منها في الحصول على بيئة نظيفة وتكريسا لحق الإنسان في العيش في بيئة سليمة وصحية، لذا تهدف الحكومات والجهات المختصة من أجل حماية البيئة إلى تعديل سلوك الأفراد وتوجيه نشاط المؤسسات بحيث لا يتعارض نشاطها مع خدمة البيئة ومصالحها، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من الأدوات والآليات والوسائل الهادفة إلى المحافظة على البيئة، ومن أهم الوسائل المبتكرة والآليات المستحدثة الجباية البيئية التي تعد من الأدوات الاقتصادية الفعالة والتي تهدف إلى تعويض أو تقليل الأضرار التي يسببها الملوثون، بالإضافة إلى ما تقدمه هذه الآلية من حوافز وامتيازات ضريبية لكونها وسيلة تحفيزية، وما تفرضه من إجراءات عقابية باعتبارها أداة ردعية.

وعليه سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث سنعالج في الأول مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالتلوث البيئي والرسوم البيئية والعلاقة بينهما، أما في الثاني فسنستعرض أبرز الدراسات السابقة التي ساهمت في إثراء موضوع دراستنا.

وقد جاء تقسيم الفصل الأول كما يلي:

- ✓ المبحث الأول: ماهية الرسوم البيئية والتلوث البيئي.
- ✓ المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة.

## المبحث الأول: ماهية الرسوم البيئية والتلوث البيئي

يعد التلوث البيئي من أهم المشاكل التي يمكن أن تحول دون تحقيق التنمية، لذا تلجأ معظم الدول إلى اعتماد آليات وطرق فعالة للحد من هذه الظاهرة، وتعتبر الرسوم البيئية من أهم الأدوات المعتمدة من أجل مكافحة التلوث وحماية البيئة والمحافظة عليها، فمعظم المؤسسات الاقتصادية تبحث عن الربحية فقط دون مراعاة الجوانب البيئية أثناء مزاولة أنشطتها، إذ لهذا السبب تتدخل الدولة بواسطة هذه الرسوم لتوجيه السلوك البيئي لهذه المؤسسات.

وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الجانب النظري للتلوث البيئي والرسوم البيئية والدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في مكافحة التلوث البيئي.

### المطلب الأول: مفهوم التلوث البيئي وأشكاله

يعد التلوث البيئي ظاهرة خطيرة لما تلحقه من أضرار بالإنسان والبيئة بسائر مكوناتها، وهو يعتبر الدافع الأساسي من وراء وجود الجباية البيئية سعيا لمعالجته.

**أولا: تعريف التلوث البيئي:**

للتلوث البيئي عدة تعاريف نوجز أهمها فيما يلي:

– يمكن تعريفه على أنه: حدوث تغير أو خلل في الحركة التوافقية التي تتم بين مجموعة العناصر المكونة للنظام الإيكولوجي. (غنيمي، 2000، صفحة 148)

– ويعرف أيضا بأنه يعمل على إضافة عنصر غير موجود في النظام البيئي، أو أنه يزيد أو يقلل من وجود أحد عناصره بشكل يؤدي إلى عدم استطاعة النظام البيئي على قبول هذا الأمر الذي يؤدي إلى إحداث خلل في هذا النظام. (جندلي، 2022، صفحة 113)

– وقد جاء في تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأن: "التلوث هو إدخال بشكل مباشر أو غير مباشر لمواد أو طاقة في البيئة، تتبعه نتائج ضارة، على نحو يعرض الصحة الإنسانية للخطر، ويضر بالموارد الحيوية والنظم البيئية، وينال من قيم التمتع بالبيئة أو يعيق الاستخدامات الأخرى المشروعة للوسط". (سبع، 2015، صفحة 3)

– كما عرف المشرع الجزائري التلوث البيئي أنه: "كل تغير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية أوالفردية". (بلعزوق و عمارة، 2022، صفحة 181)

وبالتالي فالتلوث ظاهرة خطيرة تؤثر في البيئة ومكوناتها، وتساهم في إحداث خلل في التوازن البيئي، ينتج عن إدخال عنصر أو عناصر دخيلة على النظام البيئي وغير مرغوب فيها، من خلال الأنشطة والممارسات غير العقلانية وغير الرشيدة من طرف الإنسان في استخدام الموارد الطبيعية، مما يعرضه وبيئته للخطر.

**ثانيا: أسباب التلوث البيئي:**

لقد ساهمت الثورة الصناعية في تدهور البيئة عندما أدخلت الآلة والمحركات البخارية التي تحتاج إلى مصادر جديدة للوقود، كما أن التقدم الصناعي والتمركز السكاني وزيادة المصانع أدى إلى تلوث البيئة وزيادة نفايات الصناعة، أما من الناحية الاجتماعية فإن زيادة السكان أثر على البيئة وزيادة النفايات إضافة إلى الفقر الذي يؤدي في الكثير من الأحيان إلى ممارسة سلوكيات وممارسات مدمرة للبيئة. (واعر و واعر، 2020، صفحة 361)

**ثالثا: أشكال التلوث البيئي:**

تتعدد أشكال التلوث البيئي تبعا للمجال البيئي الذي يحدث فيه التلوث وإلى المصادر التي ينجم عنها، ويأخذ التلوث أشكالا متعددة وهي: (النويران، 2017، الصفحات 132-133)

**1-تلوث الهواء:**

وهو أكثر أنواع التلوث انتشارا، نظرا لسهولة انتقاله من بلد لآخر، مثل زيادة تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو، ويؤثر هذا النوع من التلوث على جميع أشكال الحياة على الأرض.

**2-تلوث الماء:**

ويعني هذا التلوث حدوث خلل في نوعية المياه بحيث تصبح غير صالحة للاستخدام أو عيش الكائنات الحية فيها.

**3-تلوث الأرض:**

وهو التلوث الذي يصيب التربة على سطح الأرض من خلال استنزاف الموارد الطبيعية فيها، واستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية بشكل كثيف وغير مدروس، ودفن النفايات الضارة في باطن الأرض.

**4-التلوث الصوتي أو الضجيج:**

وهو التلوث الذي يؤدي للتأثير على الإنسان بشكل أصوات حادة وغير مرغوب فيها، ما يؤدي لإصابة الإنسان بأمراض القلب، وتوتر الجهاز العصبي.

**المطلب الثاني: أساسيات حول الرسوم البيئية**

تلعب الرسوم البيئية دورا هاما في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة عن طريق إرساء قواعد مبدأ الملوث الدافع الذي يعتبر أساس استخدامها، تستخدم هذه الضريبة كآلية ردعية وقائية لتغيير السلوكيات البيئية للملوثين وكأداة تحفيز لأصحاب المشاريع الاقتصادية على استخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة.

**أولا: مفهوم الجباية البيئية:**

الجباية البيئية هي عبارة عن ضريبة تفرض على المتسبب بالتلوث تقدر بناءا على الضرر المقدر، تهدف إلى تصحيح اختلال النفقات العمومية في مجال مكافحة التلوث عن طريق وضع تسعيرة أو رسم أو ضريبة للتلوث، فهي إذا تجعل الملوث يدفع ثمن التلوث الذي يسببه من خلال الضرائب على النفايات والأضرار الناجمة عن بعض الأنشطة الملوثة حسب المبدأ الأساسي للجباية البيئية المتمثل في "**مبدأ الملوث يدفع**".

ويتحدد مفهوم الجباية البيئية من خلال التطرق لمجموعة من المفاهيم: كتعريف الرسوم البيئية، خصائصها

وأهم أهدافها.

**1-تعريف الرسوم البيئية:**

الرسوم البيئية هي تلك الضريبة التي تسمح بإعطاء قيمة نقدية لاستغلال الموارد البيئية، التي غالبا ما يتم استغلالها مجانا، بحيث نجد المنتجين يلقون بنفاياتهم المختلفة في مختلف عناصر البيئة (ماء، هواء، أرض) دون أي مقابل (عبد الباقي و عبدوس، 2017، صفحة 7)، كما تم تعريفها بأنها مجموعة الإجراءات الجبائية التي لها تأثير على البيئة، وهذه الإجراءات تتضمن ضرائب ورسوم، وإجراءات ضريبية تحفيزية (عبد الباقي و عبدوس، دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة مديرية البيئة لولاية عين تموشنت، 2021، صفحة 6)، وتشمل الجباية البيئية مجموعة من الرسوم والضرائب المفروضة من قبل الدولة، وهي وسيلة تهدف إلى التعويض عن الضرر الذي تسبب فيه الملوث للغير، على أساس حق العيش في بيئة نظيفة لجميع الأفراد، كما أنها وسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تفرض على عدم الدفع من قبل المكلف (معوض، 1986، صفحة 9)، أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عرفتها بأنها: "مجموع الضرائب، الرسوم والإتاوات التي يشتمل وعاؤها على منتج أو خدمة تلحق أضرارا بالبيئة، أو يترجم وعاؤها باقتطاع من الموارد الطبيعية (بن عبيد و فنيدس، 2022، صفحة 472).

ومما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل للرسوم البيئية على أنها:

"آلية من الآليات الاقتصادية لتفعيل مبدأ الملوث الدافع، وهي اقتطاعات مالية إجبارية من طرف الدولة يلتزم بتسديدها الملوث وكل من يلحق ضررا بالبيئة، تشمل جانبين أساسيين، جانب ردعي وآخر تحفيزي للحد والتخفيف من ظاهرة التلوث البيئي".

**2-خصائص الجباية البيئية:**

على الرغم من أن الرسوم البيئية هي من الإيرادات الجبائية للدولة إلا أنها تمتاز عن باقي أنواع الجباية بمجموعة من الخصائص تميزها بذاتية خاصة، فمن خصائص الجباية البيئية التي تميزها عن المفهوم العام للجباية أن جزء كبير من حصيلتها يخصص لفائدة الصندوق الوطني لإزالة التلوث، وهذا استثناء على قاعدة عدم التخصيص في المالية العامة للدولة التي تقضي بأنه لا يجوز أن يخصص إيراد معين لنفقة معينة، وعليه الجباية البيئية مستثناة من قاعدة التخصيص، كما أن الجباية البيئية يغلب عليها طابع التدخل أي أن الدولة تتدخل عن طريق الجباية لتنفيذ سياستها في مجال حماية البيئة، وذلك بتفضيل النشاطات النظيفة التي لا تلحق ضررا بالبيئة عن النشاطات الملوثة، عن طريق التحفيز الجبائي. (برحماني، 2015، الصفحات 400-401)

**ثانيا:أهداف الجباية البيئية:**

توجد العديد من أهداف الجباية البيئية، نذكر منها: (عزي و سالمي، 2016، صفحة 148)

- السعي نحو التعديل الإيجابي لسلوك الملوثين عن طريق ردعهم ماليا، وهذا حسب درجة تلويثهم وإضرارهم بالبيئة، بحيث كلما زدنا سعر الضريبة، كلما حفزنا الملوثين نحو تبني تقنيات إنتاج أنظف وأكثر احتراما للبيئة.

– تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، فالآثار الخارجية للتلوث تؤدي إلى عدم التخصيص الأمثل للموارد، وإزاء هذا الأمر فإن الضريبة البيئية تلعب دور المصحح، بحيث تكفل إعطاء المؤشرات السعرية الحقيقية وبالتالي التخصيص الأمثل للموارد.

– المساهمة في تمويل سياسات حماية البيئة، من خلال زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل لتغطية النفقات البيئية، ويعد هذا الهدف من بين الأسباب الرئيسية لتأسيس الضرائب البيئية في أغلب الدول، وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق هذا الهدف، غالبا مايتم عن طريق فرض ضرائب بيئية، تمس مجالات الطاقة والكربون ومختلف أنواع الوقود.

– إستعمالها كوسيلة فعالة، لإدماج تكاليف الخدمات والأضرار البيئية مباشرة في أسعار السلع والخدمات، أو في تكاليف الأنشطة المتسببة في التلوث، وهذا تطبيقا لمبدأ الملوث الدافع، الذي يكفل التكامل بين السياسات الاقتصادية والبيئية الرامية إلى الحفاظ على البيئة.

– حث المستهلكين والمنتجين نحو على تحسين سلوكهم نحو استعمال سليم بيئيا للموارد المتاحة.

– تشجيع التجديد التكنولوجي والتحولات الهيكلية في أساليب الإنتاج، وتعزيز احترام التشريعات الخاصة بحماية البيئة.

– تحميل الملوث نصيبه من نفقات حماية البيئة، وهذا من خلال تصميم ضرائب بيئية تضمن تغطية تكاليف السياسة البيئية، إما جزئيا أو كليا.

المساهمة في محاربة المصادر الصغيرة للتلوث مثل النفايات والمواد الكيماوية.

– المساهمة في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة، فالبعض من المختصين يعتبرون أو يسمون الجباية البيئية بجباية التنمية المستدامة.

**المطلب الثالث: أساس فرض الرسوم البيئية ودورها في حماية البيئة**

تفرض الرسوم البيئية على أساس مبدأ الملوث الدافع الذي يعتبر حجر الزاوية في القانون البيئي على الصعيدين الوطني والدولي، يقضي هذا المبدأ أن من يتحمل عبء التلوث البيئي هو من تسبب في إحداثه، وعليه سنتناول فيما يلي تعريفه وخصائصه، كما سنتطرق أيضا إلى دور الرسوم البيئية في حماية البيئة والحد من التلوث.

**أولا: تعريف مبدأ الملوث الدافع وخصائصه:**

لقد صدر عن القانون البيئي، مبدأ الملوث الدافع ليفرض على الطرف المتسبب في التلوث مسؤولية الدفع، كمقابل عن الضرر الذي أحدثه بالبيئة، وقد حظي هذا المبدأ بتأييد دولي وإقليمي من معظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والسوق الأوروبية.

**1–تعريف مبدأ الملوث الدافع:**

يقصد بمبدأ الملوث الدافع من الناحية الاقتصادية إدراج كلفة الموارد البيئية ضمن ثمن السلع والخدمات المعروضة في السوق، ذلك أن إلقاء نفايات ملوثة في الهواء أو المياه أو التربة هو نوع من استعمال هذه الموارد

ضمن عوامل الإنتاج، وبذلك ينبغي أن يدخل استعمال هذه الموارد الطبيعية في كلفة المنتوج أو الخدمة المعروضة. (وناس، 2007، صفحة 75)

أما من الناحية السياسية فيتمثل مبدأ الملوث الدافع في إرادة السلطة العامة في توفير الأعباء المالية المتعلقة باتقاء التلوث ومكافحته على عاتق الخزينة العمومية، وتحميلها بصورة مباشرة للمتسببين في التلوث. (لمليكشي، 2021، الصفحات 416-417)

كما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أساس أن: الملوث ينبغي أن يتحمل نفقات مكافحة التلوث وخفض مستوياته المقررة من قبل السلطات العامة للتأكد من أن البيئة تكون في حالة مقبولة، أي أن نفقة هذه الإجراءات ينبغي أن تنعكس في نفقات السلع والخدمات التي تسبب التلوث في الإنتاج والاستهلاك، وأن هذه الإجراءات ينبغي ألا تكون مرتبطة بإعانات والتي قد تخلق تشويها كبيرا في التجارة والاستثمار الدوليين. (قدي و سبع، 2015، صفحة 6)

وقد تناول المشرع الجزائري هذا المبدأ في القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وهذا تكريسا للمبدأ 16 من مبادئ إعلان مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 للبيئة والتنمية. (بن عبيد و فنيدس، 2022، صفحة 473)

يمكننا القول إذا أن مبدأ الملوث الدافع هو مبدأ وقائي وجزائي، وقائي كونه يساهم في ترشيد سلوك الملوث اتجاه البيئة ومواردها وجعله أكثر حرصا على التقليل من نسبة التلوث، وجزائي كونه يلزم الملوث بتعويض الأضرار البيئية التي تسبب فيها بتحمل النفقات والتكلفة الاجتماعية للتلوث.

**2-خصائص ومميزات مبدأ الملوث الدافع:**

لمبدأ الملوث الدافع مجموعة من الخصائص والمميزات أهمها: (قدي و سبع، 2015، صفحة 7)

- يعمل على تحقيق الفعالية الاقتصادية حيث أن الأسعار يجب أن تعكس التكاليف الحقيقية للتلوث.
- يساهم في التحفيز على تخفيض الإنتاج الملوث للبيئة.
- يساهم في تحقيق العدالة حيث أن تكاليف التلوث يجب دفعها من قبل المتسبب في إحداث هذا التلوث.
- يعتبر مبدأ اقتصاديا أي أن الرسم أو الضريبة كافية لوضع سياسة اقتصادية مالية لمكافحة وتخفيض التلوث البيئي.
- يوفر تطبيقه للدولة إيرادات جوهرية لتمويل النفقات العامة الموجهة لحماية البيئة.
- يعتبر وسيلة هامة للتخصيص الكفء للموارد والنفقات عن طريق تشجيع الاستخدام الرشيد للموارد البيئية.
- يعكس نفقات محاربة التلوث في أسعار السلع والخدمات التي ينتج عنها تلوث تؤدي إلى تجنب إحداث تشوهات في التجارة والاستثمارات الدولية.

**ثانيا: دور الرسوم البيئية في حماية البيئة**

يمكن للجباية البيئية حماية البيئة عن طريق الإعفاء الدائم أو المؤقت أو تقديم حوافز جبائية، كأن يتم إعفاء التجهيزات والمعدات المستوردة الصديقة للبيئة، بالإضافة إلى مساعدتها بشكل غير مباشر في إنتاج سلع أكثر تنافسية مقارنة بالسلع التي تستخدم تكنولوجيا ملوثة. (عزي و سالمي، 2016، صفحة 156)

ويتمثل دور الجباية البيئية في النقاط التالية: (زعرور و حبشي، 2019، الصفحات 35-36)

* تخصيص إيرادات الجباية البيئية لتغطية نفقاتها.

* مكافحة التلوث من خلال تشجيع المتسبب في التلوث على إيجاد طرق مناسبة أقل تلويثا.

* تحقيق الجباية البيئية ربح مزدوج للدولة، فهي من ناحية ترفع الإيرادات المتأتية منها ومن ناحية أخرى تحصل الدولة على بيئة سليمة وخالية من التلوث.

* تساهم الحوافز الضريبية في حماية البيئة بشكل تكاد تكون الاستجابة تلقائية، بحيث تجعل الملوث يعتمد تقنيات صديقة للبيئة أكثر مما لو تم فرض الضريبة عليه، والتي لا تخلو من الغش والتهرب الضريبي.

* الإعفاءات الضريبية من الأدوات الفعالة لحماية البيئة، كما تعمل على التقليل من نسبة النفقات العامة المخصصة لمكافحة وإزالة التلوث.

كما سبق وذكرنا فالجباية البيئية تكز على جانبين أساسين: جانب تحفيزي وجانب ردعي وهذا من أجل وضع حد لكل ما يمكن أن يسبب ضررا للبيئة.

**1-الجباية البيئية آلية تحفيز:**

تلعب الرسوم البيئية دورا هاما في تخفيض درجة التلوث، بما توفره من حوافز للأفراد والمنتجين تشجعهم من خلالها على اعتماد تكنولوجيا وتقنيات غير ملوثة وصديقة للبيئة.

وتعرف الحوافز الضريبية في مجال مكافحة التلوث البيئي بأنها "إحدى أدوات السياسة البيئية التي تعمل على تحقيق أهداف بيئية في صالح المجتمع من خلال توجيه الاستثمار نحو المجالات التي تسهم في تخفيض درجة التلوث البيئي بالإضافة إلى التأثير في سلوك الأفراد والمنشآت بما يحقق نفس الهدف". (فنيدس، 2016، صفحة 158)

وقد تضمن القانون 03-10 المؤرخ في 2003/07/19 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ما يدل على أن الرسوم البيئية تعتبر كوسيلة تحفيز لحماية البيئة، إذ نصت المادة 76 منه على أن تستفيد من حوافز مالية وجمركية تحدد بموجب قانون المالية، المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتجاتها بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري والتقليص من التلوث بكل أشكاله، كما نصت المادة 77 من نفس القانون على أن يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة. (زعرور و حبشي، 2019، صفحة 37)

وتتمثل صور الحوافز الجبائية فيما يلي: (زعرور و حبشي، 2019، الصفحات 48-49)

- **الإعفاءات الضريبية:** يقصد بها تنازل الدولة عن حقها في الضرائب بالموازاة مع الحفاظ على البيئة، وهي تشمل الإعفاءات المالية والجمركية.

* **الإعفاءات المالية:** الإعفاءات المالية تظهر في أشكال متعددة، كإعفاء مداخيل بعض الاستثمارات الصديقة للبيئة من الخضوع لضريبة الدخل أو إعفاء بعض المنتجات غير الملوثة من ضريبة المبيعات، قد تكون دائمة أو مؤقتة تعويضا للمؤسسات عن اكتسابها تكنولوجيا مكلفة صديقة للبيئة.

* **الإعفاءات الجمركية:** منح إعفاءات جمركية على الأجهزة والمعدات الخاصة بالحد من التلوث البيئي التي يتم استيرادها من الخارج، بقصد تحفيز المؤسسات على استيراد التكنولوجيا الصديقة للبيئة، وبالتالي توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية التي لا تضر بالبيئة.

- **الدفع أو الرد:** تقوم على أساس رد عوائد الضرائب البيئية إلى الأشخاص الذين دفعوها إذا استطاعوا إعادة تدوير المواد الملوثة، أو الذين يستخدمون الطاقة البديلة أو الصديقة للبيئة، فهي تتكون من شقين:

**أ-الدفع:** أن يلتزم المتسبب بالتلوث بتضمين تكلفة أي خسائر قد يسببها في تكاليف إنتاجه.

**ب-الرد:** الذي يقدم حافزا للتخلص من النفايات وبطريقة ملائمة.

- **التخفيضات:** ينص قانون الضرائب على استفادة كل شخص طبيعي او معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة، الهدف منها تخفيض وطأة التكاليف الباهظة التي تتحملها المشاريع الاقتصادية، بغية اكتساب التكنولوجيا غير الملوثة للبيئة.

وقد يكون الإعفاء الضريبي إعفاء كلي أو مؤقت: (حسونة، 2016، صفحة 189)

- **الإعفاء الكلي:** ويكون هذا من الضرائب والرسوم التي تفرض على النشاطات الاقتصادية المختلفة، وهذا للتمييز بين النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة والأخرى الصديقة للبيئة.

- **الإعفاء المؤقت:** والذي يكون لمدة محدودة، كأن يتم إعفاء المؤسسة المحددة في الخمس سنوات الأولى من بداية نشاطها وهذا لتحفيزها وتعويضها عن اكتساب تكنولوجيا صديقة للبيئة، بالإضافة على مساعدتها في إنتاج سلع أكثر تنافسية بالمقارنة مع السلع التي تستخدم في تكنولوجيا ملوثة للبيئة.

ويمكن تلخيص الحوافز الجبائية في المخطط التالي:

**الشكل رقم (01/01): أهم الحوافز الجبائية**

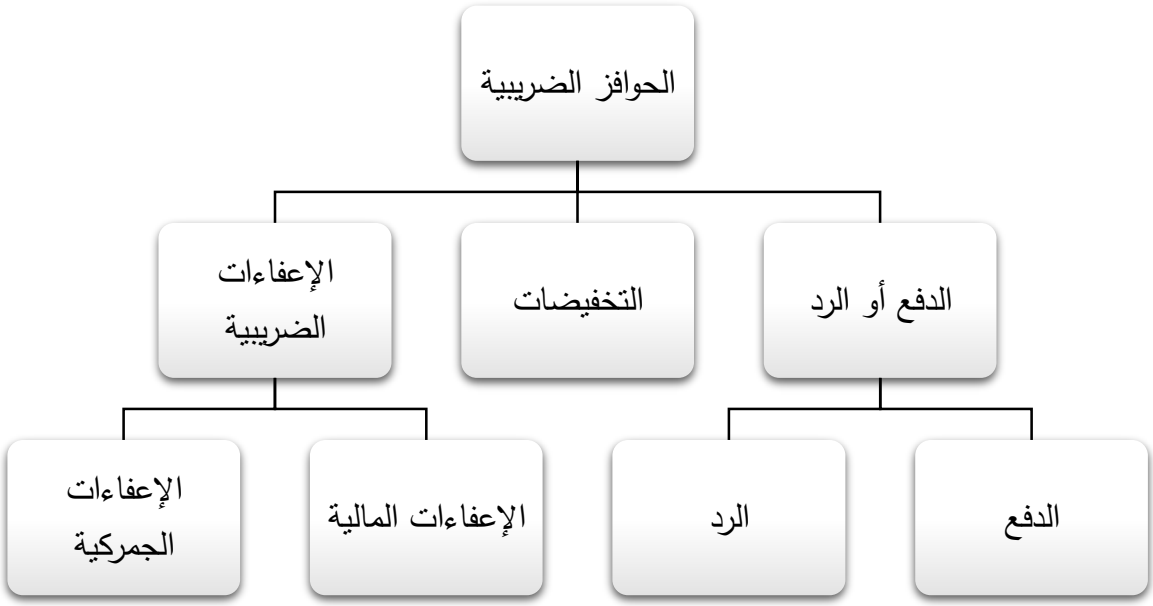


**المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات السابقة**

**2-الجباية البيئية آلية ردع:**

لقد أدرجت الجزائر حماية البيئة كمطلب أساسي للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تقتضي تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة عليها، وبالتالي سعت إلى صياغة أهم التشريعات التي تساهم في حماية البيئة من أشكال التلوث، ومن ضمن تلك التشريعات الرسوم والغرامات والإتاوات الردعية المفروضة على المتسببين في إحداث التلوث بكل أشكاله بغرض تأهيلهم لاحترام البيئة. (زعرور و حبشي، 2019، الصفحات 39-40)

والنظام الجبائي البيئي الجزائري يعد كأصل عام نظام ردعي، يتضمن اقتطاعات إجبارية متنوعة، تفرض من قبل السلطات العامة على كل شخص يحدث أضرارا بالبيئة جراء نشاطه الاقتصادي. (لمليكشي، 2021، صفحة 418)

ويعرف النظام الجبائي الردعي بأنه مجموعة محددة ومختارة من الضرائب التي تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلا ضريبيا متكاملا، يعمل وفق التشريعات الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية. (لمليكشي، 2021، صفحة 419)

كما يعرف النظام الجبائي الردعي أيضا على أنه الإطار الذي ينظم مجموعة الضرائب المتكاملة والمتناسقة ويتم تحديدها استنادا إلى أسس اقتصادية ومالية وفنية في ضوء اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية. (حسونة، 2016، صفحة 183)

وعليه فالنظام الجبائي الردعي ينظم مجموعة الضرائب والرسوم، التي تفرضها الدولة على الملوثين، والتي يتم تحديدها على أسس اقتصادية وفنية، وفي ضوء اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية.

يحدد المشرع الرسوم البيئية المفروضة على الملوثين للبيئة، من خلال تحديد وعاء الجباية البيئية وتحديد سعر ضريبة التلوث.

**أ-تحديد وعاء الجباية البيئية:** بمعنى اختيار وتحديد المادة الملوثة للبيئة التي تفرض عليها الضريبة البيئية، هذا الاختيار يقوم على أساس وجود علاقة واضحة ومنطقية بين واقعة التلوث وتأثيرها المادي الملموس على البيئة، إن تحديد وعاء الضريبة ليس بالأمر الهين نظرا لصعوبات تحديد التلوث باعتباره متعدد المصادر والأشكال والتأثيرات، وتتمثل الجوانب المرتبطة بتحديد وعاء الضريبة على التلوث في اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة على التلوث، وتحديد الجزء الذي تفرض عليه الضريبة من وعاء محل الاختيار، إضافة إلى تقدير وعاء الضريبة على التلوث. (لمليكشي، 2021، الصفحات 419-420)

**ب- تحديد سعر ضريبة التلوث:** يعرف سعر الضريبة بشكل عام على أنه مبلغ أو مقدار من المال يدفع جبرا من طرف الملوث، أو أنه نسبة مئوية يحدد بواسطتها الضريبة، هذا السعر قد يكون ثابت وقد يكون تصاعدي، فقد يبقى السعر ثابت لا يتغير بتغير المادة الخاضعة للضريبة، وفي هذه الحالة نكون بصدد الضريبة النسبية بحيث تطبق بمعدل ثابت مهما تغير الوعاء الضريبي، كما قد يتصاعد سعر الضريبة مع تصاعد الوعاء الضريبي، وما يميز هذا الأسلوب أنه يتماشى مع مبدأ العدالة، كما أنه يعد من أدوات التوجيه الاقتصادي وقد يكون له أثر فعال في حث الملوث على تجنب أسعار الضريبة المرتفعة، وبالتالي التخفيض من المواد الملوثة إلى حين تحديد الحدود التي يبدأ عندها التصاعد عن طريق جهة علمية متخصصة. (لمليكشي، 2021، صفحة 420)

هناك أسلوبين معتمدين في غالب التشريعات الدول التي تعتمد الضرائب البيئية وهما: (بن عزة، 2013، الصفحات 435-436)

-**السعر الثابت:** في الفقه الضريبي بصفة عامة يعتبر السعر الثابت للضريبة ذلك المعدل الذي لا يتغير حتى ولو تغير الوعاء الضريبي، أي تحديد قيمة ثابتة من قيمة الوعاء.

-**السعر التصاعدي:** هذا الأسلوب يعتمد تصاعد الضريبة مع تصاعد الوعاء الضريبي، وهذا يتيح الاقتراب من مبدأ العدالة، وفي حالة الضرائب البيئية يتم تحديد هذا النوع من الضرائب عند النقطة التي تتعادل فيها تكلفة الضرر الحدي الذي يسببه التلوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث.

**المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة**

اهتم الباحثون بتقديم العديد من البحوث التي قامت بدراسة الرسوم البيئية كآلية لحماية البيئة من التلوث البيئي الذي أصبح يشكل خطرا وتهديدا صريحا على البيئة بمختلف عناصرها.

وبعد الاطلاع على العديد من المراجع المتعلقة بالموضوع سنحاول التعرف على أهم الدراسات من خلال هذا المبحث، وقمنا بذكرها من الأقدم إلى الحديثة وكذلك خصصنا جزء للدراسات باللغة العربية وجزء للدراسات بلغات أجنبية.

**المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية**

1-دراسة بن عزة محمد **(2014)**، بعنوان: "**التشريع الجبائي ودوره في تحفيز المؤسسات والأشخاص على حماية البيئة من أشكال التلوث – دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر**"، مجلة القانون الدولي والتنمية، جامعة مستغانم- عبد الحميد بن باديس، الجزائر، المجلد 2،العدد 1، ص 40-70.

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة النظام الضريبي وخاصة الضرائب البيئية في حماية البيئة والحد من أشكال التلوث البيئي في الجزائر، باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتطرقت الدراسة إلى أهم بنود تشريعات النظام الضريبي البيئي في الجزائر وأهم الآليات التي تلجأ لها الدولة عن طريق الضرائب لحماية البيئة من أشكال التلوث البيئي، لتعطي بعدها تقييم لفعالية هذه التشريعات في تحقيق أهدافها المنشودة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الجباية البيئية بمثابة الأداة ذات الطابع الاقتصادي والمالي لمكافحة التلوث وحماية البيئة، تضاف إلى الأدوات المتعددة ذات الهدف نفسه، لما لها من مرونة وتأثير على مصادر التلوث، ويتوقف ذلك على مدى فعاليتها.
- إن التحديد الدقيق لمبدأ الملوث الدافع يساهم بدرجة كبيرة في تفعيل دور الجباية البيئية، باعتباره التشخيص الأمثل للملوث الواجب أن تطبق عليه الضريبة.
- الجزائر كانت لها إسهامات واضحة في هذا المجال رغم التأخر في إصدار التشريعات الجبائية والتي تبين قصر فعاليتها في حماية البيئة والتي تحتاج إلى صياغة جيدة تمكنها من أداء وظيفتها على أكمل وجه.

ومن أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة:

- ضرورة جعل الهدف الأساسي للجباية البيئية هو رفع الوعي لدى الأفراد ووجوب تحسيسهم بضرورة المحافظة على مختلف المكونات البيئية، باعتبار أن البيئة هي مصدر حياتهم.
- ضرورة دراسة الحوافز الجباية في مجال البيئة واختيار أدواتها بصفة دقيقة بما يعطي حافزا كبيرا لمصادر التلوث، أفرادا كانوا أو مؤسسات في تخفيض أو التخلي عن التلوث.

2-دراسة سمية سبع (2014-2015)، تحت عنوان: "**محاولة اختبار فعالية الأدوات الجبائية في حماية البيئة – دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة الجزائر 3.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى كفاءة وفعالية الأدوات الجبائية في حماية البيئة في الجزائر، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج التاريخي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

-أهم ميادين تطبيق الجباية البيئية في الجزائر تتمثل في التلوث الجوي، المائي والتلوث بالنفايات.

- عدم توفر الجزائر على إحصائيات عن أحجام ونسب التلوث وبشكل دوري، وهو الأمر الذي لا يسمح بمعرفة مدى التغير فيها سواء بالارتفاع أو الانخفاض.
- عدد الضرائب التي تدفعها المؤسسات الصناعية ونسبتها قليلة جدا مقارنة بحجم التلوث الذي تتسبب فيه مما يقلل من فعاليتها في حماية البيئة.
- وجود غموض في توزيع حصيلة الجباية البيئية ممل يجعلها تفقد أثرها التحفيزي.

– على الرغم من أن تأسيس الجباية في الجزائر هو نفسه في الدول الرائدة في الإصلاح البيئي إلا أن تجربة الجزائر عرفت تأخرا كبيرا بسبب إصدار الرسوم البيئية بشكل متباعد عبر مختلف قوانين المالية، زد على ذلك التأخر في التطبيق الفعلي لأغلبها.

3–دراسة عزي هاجر وسالمي رشيد (2016)، تحت عنوان: "**الجباية البيئية عنصر مفتاحي لحماية البيئة في الجزائر**"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 20، العدد 01، ص 141–158.

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الجباية البيئية كوسيلة فعالة لحماية البيئة الجزائرية، من خلال تبني منهج إدارة الجباية البيئية وتعزيز كفاءة تسييره والحد من تفاقم أزمة البيئة وتدهورها بطريقة فعالة، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتكمن أهمية البحث في تقدير الميزان البيئي الجزائري وهذا لبيان أثره على البيئة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن من أهداف الاقتصاد الاستخدام الأمثل للموارد المتواجدة في البيئة، بحيث عند تلوثها تصبح غير صالحة للاستخدام وبالتالي فتأثر البيئة يعني تأثر الاقتصاد، كما خلصت الدراسة أيضا إلى أن الأداة الأكثر فعالية في حماية البيئة هي الجباية البيئية.

ومن أهم توصيات الدراسة أنه يجب على الدولة الجزائرية نشر ثقافة عدم تبديد الموارد واستغلالها بأمثل طريقة ممكنة، كما يتعين على الدولة تخصيص الإيرادات من الجباية البيئية في مشاريع تفيد المجتمع ككل.

4–دراسة بوذريع صاليحة (2017)، الموسومة بـ: "**دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف– حسيبة بن بوعلي، الجزائر، المجلد 13، العدد 17، ص 95–110.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأهمية البالغة التي تؤديها السياسات البيئية في حماية البيئة من أشكال التلوث وتأثيرها البالغ في النشاط الملوث للمؤسسات، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في إعداد دراستها، لتتوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن استخدام سياسة بيئية تهدف إلى الحد من التلوث البيئي قد تؤدي إلى آثار إيجابية كبيرة، إلا أنها غير كافية وحدها لبلوغ هذا الهدف نتيجة أسباب كثيرة قد تؤدي إلى عدم نجاحها، كالسياسات التي تأخذ الطابع الاقتصادي والاجتماعي هدفا أساسيا لها، والتي لها تأثير غير مباشر على البيئة.

كما طرحت هذه الورقة البحثية جملة من التوصيات أهمها التركيز على التحفيزات والإعفاءات الجبائية عوض التمادي في العقوبات نظرا لصعوبة توقيع العقوبات على منتهكي حقوق البيئة، والاهتمام بنشر الوعي بين المجتمعات، من خلال العمل على التوعية الإعلامية البيئية.

5–دراسة صلاواتشي هشام سفيان وبودلة يوسف (2018)، بعنوان: "**الجباية البيئية كآلية لمكافحة التلوث البيئي في الجزائر**"، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2– لونيسي علي، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، ص 110–144.

تطرقت هذه الدراسة إلى الجباية البيئية ودورها في مكافحة التلوث البيئي مع الإشارة إلى حالة الجزائر في هذا المجال، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– تعتبر السياسة الجبائية القائمة على مبدأ الملوث الدافع هي الأحسن من بين كل السياسات المتخذة لمكافحة التلوث البيئي، وحماية البيئة من مختلف الأضرار الممكنة.

– تحقق الجباية البيئية الإيرادات الكافية لتغطية نفقات تخفيض ومعالجة أضرار التلوث، وتسهم في إعادة توزيع الدخل والإنتاج، وهذا من خلال إعادة تدوير الإيرادات المحصلة منها لصالح العاملين على شكل تخفيضات تطال الاقتطاعات الجبائية والاشتراكات الاجتماعية، وهو ما يعرف بالهدف المزدوج للجباية البيئية.

– ترتكز مختلف الإصلاحات الجبائية البيئية على ثلاثة اتجاهات، هي إزالة أو تعديل الإعانات والأحكام الجبائية ذات الآثار التشويهية على البيئة، وإعادة هيكلة الضرائب الحالية لمراعاة التدابير البيئية، وتأسيس ضرائب ورسوم بيئية جديدة تشتمل على كافة مصادر وأشكال التلوث وفي مقابل مختلف الخدمات البيئية.

كما طرحت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:

– اعتماد التدرج في فرض الضرائب والرسوم البيئية من طرف الإدارة، مع التركيز على التحفيزات والإعفاءات الجبائية، عوض التمادي في فرض الغرامات والعقوبات.

– عدم حصر الأهداف من تأسيس الجباية البيئية في جانب التحصيل المالي وحسب، بقدر توفير الحماية للبيئة وتخفيض التلوث البيئي.

– إدخال إصلاح جبائي على النظام الجبائي الجزائري من خلال توسيع عدد الأوعية ذات العلاقة بالبيئة والتلوث البيئي القائمة على مبدأ الملوث الدافع، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الصديقة للبيئة المستخدمة للتكنولوجيات والطاقات المتجددة.

6–دراسة مندور أحمد فؤاد، السعيد إيمان محمد ورشوان هالة، رشوان عبد الباسط (2018)، الموسومة بـ: " **استخدام الضريبة البيئية في الحد من الملوثات الناتجة عن عوادم السيارات في مصر – دراسة ميدانية**"، مجلة العلوم البيئية، جامعة عين الشمس، مصر، المجلد 42، العدد 3، ص 345–375.

يهدف البحث إلى تفعيل دور الضرائب البيئية في معالجة الملوثات الناتجة عن عوادم السيارات في مصر، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي والاختبارات الإحصائية المناسبة لاختبار صحة الفرضيات وللإجابة على تساؤلات الدراسة، وقد أوضحت النتائج وجود تأثير إيجابي للضريبة البيئية على الحد من الملوثات الناجمة عن عوادم السيارات، ووجود تأثير لاستخدام الحوافز الضريبية ضمن أدوات الضريبة البيئية على الحد من الملوثات الناجمة عن عوادم السيارات، وفي ضوء ذلك خلصت الدراسة لعدة توصيات أهمها استخدام وتفعيل الضريبة للحد من ملوثات عوادم السيارات، مع ضرورة تعاون جميع قطاعات الدولة وأفراد المجتمع من أجل المحافظة على البيئة، واستخدام التكنولوجيا النظيفة بيئيا في المعامل ووسائل النقل.

7–دراسة زعرور نعيمة وحبشي أسماء (2019)، الموسومة بـ: " **الجباية البيئية وسيلة لردع التلوث والحفاظ على البيئة**"، مجلة التكامل، جامعة عنابة– باجي مختار، الجزائر، المجلد 3، العدد 6، ص 23–55.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الجباية البيئية في حماية البيئة من التلوث، باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن الرسوم البيئية تشكل حافزا قويا للابتكار إذا تم اختيارها

بشكل أفضل، كما أنها تحسن القدرة التنافسية للبدائل منخفضة الانبعاث، وأن استخدام الضرائب البيئية أفضل من تطبيق الأدوات التنظيمية من حيث التكاليف، وقد أوصت الدراسة بالاعتماد على الأساليب التحفيزية بدل الضرائب الردعية، وإعفاء التجهيزات والآلات الصديقة للبيئية من الرسوم الجمركية، كما أوصت بوجوب قيام الدولة بدور الرقابة على المشاريع لضمان الحفاظ على البيئة، والتفكير في طرق وقائية لتقليص إنتاج النفايات، وتوعية أفراد المجتمع بأهمية حماية البيئة والمحافظة عليها.

8-دراسة بن زكورة العونية وسعيدي فاطمة الزهراء (2019)، تحت عنوان: " **حماية البيئة في ظل قوانين الجباية البيئية بالجزائر ودورها في التوجه نحو التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر**"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 10، العدد 03، ص 249-269.

تهدف هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إلى التعرف على مختلف مكونات البيئة وأهميتها وتسليط الضوء على مشاكل التلوث البيئي وما ينجم عنه من مخاطر، بالإضافة إلى معرفة القوانين والتشريعات التي تساعد على حماية البيئة في الجزائر، كما سلطت الضوء هذه الدراسة أيضا على آليات حماية البيئة في ظل التشريعات الجزائرية، وما مدى تطبيقها واحترامها من جهة وكذا مساهمتها في حماية البيئة من جهة أخرى، وخلصت الدراسة بالتوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- تبنت الجزائر سياسة الجباية البيئية بفرضها جملة من الضرائب والرسوم البيئية على الأنشطة المسببة للتلوث، إلا أن هذه الجهود تبقى ضئيلة مقارنة مع تطور حجم التلوث في الجزائر وما ينتج عنه.

- يبقى تفعيل السياسة الجبائية في الجزائر كآلية للتوجه لتحقيق التنمية المستدامة والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر مرهون بكثيف آليات الرقابة في فرضها وتحصيلها، زيادة على الرفع من مستوى التحسيس والوعي لدى الجمهور بضرورة المحافظة على البيئة.

9-دراسة عبد الباقي أميرة وبلحاج حبيبة (2019)، الموسومة بـ: "**الجباية البيئية كآلية لتعزيز تبني التكنولوجيا الخضراء**"، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، الجزائر، المجلد 8، العدد 2، ص 7-20.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الجباية البيئية في تعزيز تبني التكنولوجيا الخضراء في الممارسات المختلفة للمؤسسة، بالاعتماد على المنهج الوصفي، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها وجود دور فعال للجباية البيئية في تنمية ثقافة التكنولوجيا الخضراء كأداة لحماية البيئة وخلق مؤسسة مسؤولة، من خلال منح الحوافز الجبائية، وفرض الضرائب والرسوم على الممارسات المضرة بالبيئة، كما طرحت الدراسة جملة من التوصيات، دعت من خلالها إلى تشجيع المؤسسات على تبني التكنولوجيا الخضراء، والعمل على تعزيز وتنمية ثقافة حماية البيئة وأهمية استخدام التكنولوجيا الخضراء كضرورة حتمية لحماية البيئة والمحافظة عليها.

10-دراسةوسيلة واعر وصفية واعر (2020)، الموسومة بـ: "**الجباية البيئية في الجزائر: استراتيجية نحو حماية البيئة من التلوث**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1- الحاج لخضر، الجزائر، المجلد 21، العدد 2، ص 355-372.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الجباية البيئية في الجزائر كاستراتيجية نحو حماية البيئة من الأخطار التي تهددها، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ضمن محاور البحث، حيث توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من أهمية الجباية البيئية إلا أن مساهماتها في الجزائر لا تزال محدودة، نظرا لعدم قدرتها على الحد من التلوث في مختلف المجالات بسبب تزايد نفقات التدمير البيئي من جهة وتدني نسب مساهمة الجباية البيئية في التقليل من حجم التلوث البيئي من جهة أخرى.

ومن توصيات الدراسة وجوب تعديل النظام الجبائي الجزائري من أجل التحول إلى نظام جبائي بيئي فعال، والعمل على وضع نظام جبائي جزائري تحفيزي للصناعات التي تساهم في التقليل من التلوث البيئي، وتسهيل الإجراءات الخاصة باقتناء الأجهزة والتكنولوجيا الصديقة للبيئية، كما أوصت الدراسة أيضا بعدم الاعتماد على الأدوات الجبائية الردعية فقط، بل محاولة التركيز على الأدوات التحفيزية والإعفاءات الجبائية، لأن فرض الضرائب والرسوم قد يواجه بالتهرب الضريبي.

11–دراسة كميلية بوكرة ولامية عاتي (2021)، بعنوان: "**مساهمة الجباية البيئية في الحد من التلوث في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر، المجلد 15، العدد 1، ص 740–759.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز خطورة المشاكل البيئية خاصة منها التلوث، والاتجاه الجديد نحو إدماج البعد البيئي إلى جانب تحقيق النمو الاقتصادي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيت ركزت على الجباية البيئية كأحد السبل الناجحة لتحقيق نمو اقتصادي في ظل بيئة خالية من التلوث، مع إبراز التجربة الجزائرية في مجال الجباية البيئية من خلال توضيح أهم أنواعها، وقد توصلت الدراسة أن للجباية البيئية دور هام في توجيه الموارد نحو الاستدامة البيئية ولكن يبقى قياس أثر الجباية البيئية على النمو الاقتصادي غير ممكن خاصة بالنسبة للجزائر نظرا لأن تطبيقها حديث النشأة.

من نتائج الدراسة أيضا أن حصيلة الجباية البيئية في الجزائر لا تخصص بكاملها للبيئة كما هو معمول به في العديد من الدول، بل هناك نسبة تتوجه إلى الخزينة العمومية.

12–دراسة السنباني جهاد محمد أحمد (2021)، تحت عنوان: "**دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي: مع إشارة خاصة للجمهورية اليمنية**"، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، اليمن، المجلد 8، العدد 46، ص 175–229.

يهدف البحث إلى دراسة دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي في اليمن، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كما تم استخدام المنهج المقارن، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج المتمثلة في اهتمام التشريع اليمني بحماية البيئة، وإعطاء إعفاءات ضريبية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يستخدمون تقنيات صديقة للبيئة، وبناء على تلك النتائج أظهرت الدراسة أهم التوصيات ومنها:

إدراج حماية البيئة في جميع السياسات العامة للدولة، وضرورة إصدار تشريع لفرض الضريبة البيئية على كافة المؤسسات التي يمكن أن تشكل مصدر تلوث.

13–دراسة ربيعة بن عبيد وأحمد فنيدس (2022)، تحت عنوان: "**الرسوم البيئية آلية لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1– الحاج لخضر، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، ص 468–486.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية تحصيل الرسوم البيئية على مستوى الجماعات الإقليمية، ودورها في الحد من التلوث البيئي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تتبع المنهج الوصفي، وخلصت الدراسة إلى أن الهدف الأساسي من الرسوم البيئية هو مكافحة التلوث وليس التحصيل الجبائي، وأن تحصيل الرسوم آلية هامة في إحصاء الملوثين وردعهم ودفعهم إلى إعادة النظر في توجيه نشاطاتهم الملوثة، والتوجه إلى اقتناء تكنولوجيا أكثر نقاء مسايرة لمبادئ التنمية المستدامة لاسيما مبدأ الملوث الدافع، وأن الرسوم البيئية آلية فعالة لمراقبة التلوث وحجمه لدى المنشآت المصنفة الناشطة في المستوى المحلي، وأنها تساهم كآلية تمويل أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة محليا.

وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بإعادة النظر في توزيع عائدات الرسوم البيئية وما يخدم تحقيق أهدافها، والتركيز على توجيه هذه العائدات لحماية البيئة وتحقيق التنمية والمستدامة، كما أوصت أيضا بالاهتمام بعملية تحصيل الرسوم وكذا إحصاء المنشآت المصنفة لتحقيق الأهداف المرجوة من مختلف الرسوم المفروضة على الملوثين، وإعادة النظر في تسعيرة بعض الرسوم البيئية التي لا تتوافق وحجم الخدمات المقدمة من طرف الدولة، وكذا حجم الضرر الناتج عن تلك الأنشطة التي تطبق عليها الرسوم.

14–دراسة بوزكري جيلالي وسلخين أحمد (2022)، تحت عنوان: "**دور إدارة الموارد البيئية في المساهمة في حماية البيئة، الجباية البيئية نموذجا – دراسة حالة الجزائر**"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة– زيان عاشور، الجزائر، المجلد 13، العدد 1، ص 201–215.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الجباية البيئة في حماية البيئة، بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن:

– الجباية الخضراء في الجزائر بقيت حبيسة مفهوم الضريبة التقليدية التي تقتطع إجباريا.

– التوزيع غير العادل لحصيلة الجباية الخضراء في الجزائر رغم قلتها، وهذا ما جعل الرسوم البيئية تحيد عن الهدف الرئيسي الذي أسست من أجله.

– عدم اهتمام الجباية البيئية في الجزائر بالجانب المتعلق باستغلال الموارد الطبيعية كالمحميات الطبيعية، الحدائق والغابات والشواطئ، الأنشطة السياحية...إلخ.

– ندرة المعلومات الرقمية الضرورية يزيد من الصعوبات التي تحول دون دراسة وتحليل فعالية الجباية البيئية وتطبيقها على أرض الواقع، وهذا ما يدفع إلى طرح انشغال عن دور الهيئات الحكومية المعنية بتقديم إحصائيات بهذا الصدد.

وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بإلزامية تطبيق مبدأ إعفاء الشركات والمؤسسات التي تستخدم تقنيات صديقة للبيئة من بعض الرسوم لتحفيزها على تحقيق الأهداف البيئية، وتفعيل مبدأ الضرائب التصاعدية على

المؤسسات ذات السلوكيات الضارة بالبيئة، كما أوصت أيضا بوجوب وضع خطة متكاملة لتطبيق الضرائب والرسوم البيئية بالتنسيق مع كل الضرائب الأخرى، خصوصا التي يتعدد وعاؤها الضريبي وتعرف تحصيل مبالغ معتبرة كالضرائب على أرباح الشركات خاصة التي لها تأثير سلبي غير مباشر على البيئة.

15-دراسة جندلي وريدة (2022)، الموسومة بـ: "**الجباية الخضراء كآلية لحماية البيئة من التلوث في ظل التشريع الجزائري: بين التحفيز والردع** "، مجلة القانون العقاري والبيئة، جامعة مستغانم- عبد الحميد بن باديس، الجزائر، المجلد ،10 العدد 2، ص 110-129.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الكشف عن أهم الضرائب والرسوم البيئية في التشريع الجزائري باعتبارها من أهم آليات حماية البيئة، حيث تلعب دورا مزدوجا اعتمادا على مبدأ الملوث الدافع من جهة ومن خلال التحفيزات الجبائية من جهة ثانية، وتم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- اهتمام الجزائر بحماية البيئة من خلال سن التشريعات والقوانين الرادعة تارة والمحفزة تارة أخرى.
- الجباية البيئية لها دور في حماية البيئة بمختلف عناصرها.
- لا يمكن تحقيق فعالية مطلقة للجباية البيئية في حماية التلوث بسبب التهرب الضريبي من جهة، وعدم القدرة على حصر كل الملوثين من جهة ثانية.
- التشريعات الجبائية البيئية مكرسة قانونا في الجزائر لكنها تحتاج إلى التفعيل في الممارسة الواقعية حتى تنجح في حماية البيئة.

كما أوصت الدراسة بوجوب اعتماد نظام ضريبي صارم لردع المتسببين في التلوث البيئي، وتشديد العقوبات على الملوثين المتهربين من النظام الضريبي.

16-دراسة بن فرحات جمال وقدال زين الدين(2022)، تحت عنوان: "**فعالية الجباية البيئية في الجزائر-دراسة حالة ولاية المسيلة**"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة- زيان عاشور، الجزائر، المجلد 16، العدد 3، ص 212-230.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى فعالية الجباية البيئية في الجزائر، في رسم السياسات المتعلقة بها، وهذا باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت هذه الورقة البحثية إلى أن السياسة البيئية الناجحة هي التي تتمتع بالمرونة الكافية في استخدام الوسائل، وأن الجباية هي إحدى هذه الأدوات، التي تعتبر أداة فعالة لها، ولنجاحها في الجزائر يجب إصلاح الجباية البيئية، من خلال المراجعة الدورية للقوانين والتشريعات، بما يتناسب والتطورات الحاصلة، وفي ختام الدراسة أوصى الباحثان بإعادة النظر في تخصيص حصيلة الجباية البيئية، والقيام بدعم الصندوق الوطني للبيئة لمعالجة المشاكل البيئية وأضرار التلوث، وتقديم الحوافز الضريبية كالتخفيضات أو الإعفاءات، كتخفيض الرسوم الجمركية على اقتناء العتاد والآلات والتكنولوجيا الصديقة للبيئة، وتدعيم الاستثمارات المستعملة للتكنولوجيا الصديقة للبيئة.

ولتحسين الوضع توصي هذه الدراسة بتعميم تطبيق الضرائب البيئية على كافة الأنشطة وجعلها تصاعدية حسب نسبة التلوث المتسبب بها، وتخصيص الحصيلة الناتجة عن الجباية البيئية في جوانب بيئية دون غيرها.

ومن توصيات الدراسة أيضا الاهتمام بالتربية البيئية وتنمية الوعي البيئي من خلال إدماجه ضمن البرامج الدراسية، والاهتمام بالتوجه نحو الطاقات المتجددة باعتبارها أقل تلويثا.

**المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية**

1-دراسة N.Cherif et H.Benzidane (2011)، **La fiscalité environnementale en Algérie**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة- زيان عاشور، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، ص 172-188.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية الإجراءات واللوائح الجبائية المعتمدة من طرف الإدارة العامة للضرائب بمعية هيئات أخرى من أجل حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة، وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، للوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه لقياس حجم المشاكل البيئية في الجزائر قياسا سليما، والتمكن من تقديم حلول فعالة ومستدامة لابد من وضع المسألة البيئية في السياق العام لنموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها الدولة.

2-دراسة Lalu Melese (2013) بعنوان: **Environmental Taxation Practice and revenue performance in Ethiopia**، أطروحة ماجستير في العلوم المحاسبية والمالية.

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من ممارسات الضرائب البيئية، وأداء إيراداتها في إثيوبيا، وهي دراسة استقصائية اعتمدت على المنهج الكمي التحليلي، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة أنه لا يوجد ضرائب بيئية صريحة في إثيوبيا، ولكن يوجد قواعد ضريبية بيئية تصنف هذه الضرائب على أنها ضرائب بيئية، وأن هذه الضرائب تساهم في إيرادات البلد، وأوصت الدراسة بالحاجة إلى تعديل القوانين الضريبية، ودعت إلى الصرامة في تنفيذها.

3-دراسة Belfatmi Soufiane (2016) تحت عنوان **La fiscalité environnementale en Algérie: un état des lieux**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، ص 65-85.

هدفت هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور الضرائب البيئية في حماية البيئة في الجزائر والمحافظة عليها، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن النظام الضريبي الجزائري بعيد كل البعد عن تلبية المتطلبات البيئية، وأن الجباية البيئية قد تكون الحل الأمثل الذي يسمح بتخفيض الآثار الخارجية السلبية على البيئة، وأوصت بضرورة دمج البعد البيئي في الإصلاح الجديد للنظام الضريبي الجزائري.

4-دراسةChraibi Fahd (2020)، الموسومة بـ: **La fiscalité environnementale: les déterminants de son efficacité**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المركز الجامعي لمغنية، الجزائر، المجلد 1، العدد 2، ص 343-369.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أن السياسة الجبائية يمكن لها أن تمثل أداة تحفيز قوية للفاعلين الاقتصاديين الذين يؤثرون سلبا على البيئة بسبب أنشطتهم الإنتاجية والاستهلاكية، ولكي يكون هذا ممكنا يجب على الدولة العمل على التغلب على الصعوبات التي تواجه الجباية البيئية قبل خروجها إلى حيز الوجود وتحديد جميع الشروط المحددة لفعاليتها، وخلصت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمجموعة من النتائج أهمها أن الجباية البيئية تعد أداة قوية لمكافحة الآثار السلبية على البيئة، وبفضلها يمكننا ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية الغير متجددة، وأن فرض ضرائب بيئية فعالة يتطلب العديد من الشروط كالإرادة السياسية القوية وتوعية الرأي العام بأهمية الحفاظ على البيئة، ومن توصيات الدراسة وجوب توفر إرادة سياسية قوية، وضرورة العمل على توعية الرأي العام بالأهداف المرجوة من وراء فرض الرسوم البيئية، وأن يتم فرض هذه الرسوم بطريقة عقلانية ورشيدة.

**المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية**

نلاحظ أن الدراسات السابقة تناولت موضوع الرسوم البيئية وهذا هو القاسم المشترك بينها وبين الدراسة الحالية حيث تم الاتفاق على أن الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية والأنشطة الممارسة من طرف المؤسسات المصنفة، بالإضافة إلى السلوكيات غير المدروسة والتي تدل عن غياب الوعي البيئي لدى الأفراد، كلها تؤدي إلى التلوث البيئي وإلحاق الضرر بالبيئة ومكوناتها، وأن الرسوم البيئية هي أفضل أداة لحماية البيئة والمحافظة عليها.

كما تشترك الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره يتناسب مع طبيعة الموضوع.

أما الاختلاف بينهما فكان من حيث الزمان والمكان فالدراسات السابقة محصورة ما بين (2011-2022) وتم إجراءها في أماكن مختلفة، أما الدراسة الحالية فتم إجراءها في سنة 2023 بولاية عين تموشنت.

وبما أن دراستنا ليست هي الأولى في هذا المجال نهدف إلى تأكيد أو نفي الاستنتاجات والنتائج التي جاءت بها الدراسات السابقة، والتأكد من مدى فعالية الرسوم البيئية في الجزائر في الحد من التلوث البيئي من خلال إسقاط الجانب النظري للدراسة على الواقع التطبيقي من خلال أخذ عين تموشنت كعينة عن الجزائر وهو ما سيتم معالجته في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

**خلاصة الفصل:**

في الوقت الذي يشهد فيه العالم تطورا تكنولوجيا واقتصاديا ضخما، يزداد الوضع البيئي للعديد من الدول تدهورا وسوءا نتيجة لتفاقم ظاهرة التلوث البيئي التي أدت إلى إلحاق أضرار كبيرة بالمجتمع والبيئة على حد سواء، وأمام هذا الوضع تسعى معظم الدول التي تهدف إلى تحقيق الأمن البيئي إلى إيجاد طرق للحد أو التقليل من هذه الظاهرة والحيلولة دون تفاقمها، واستنادا لمبدأ الملوث الدافع الذي يعد أساس فرض الرسوم البيئية والذي يقضي أن من يتحمل عبء التلوث البيئي هو من تسبب في إحداثه، تلجأ الإدارات الجبائية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الرامية إلى تحقيق الأهداف البيئية، سواء تمثلت هذه الإجراءات في إجراءات ردعية تشمل مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية، أو إجراءات تحفيزية في صورة الامتيازات الضريبية كالإعفاءات والتخفيضات وغيرها، لذلك يتعين على الحكومات والأنظمة المختصة في مجال حماية البيئة اختيار الإجراءات التي تراها مناسبة للإنقاص من حجم التلوث البيئي وصون وحماية البيئة.

# الفصل الثاني:

# دراسة حالة الرسوم البيئية في الجزائر

## الفصل الثاني: دراسة حالة الرسوم البيئية في الجزائر

### تمهيد:

الجزائر وكغيرها من الدول التي واكبت التطورات التكنولوجية والاقتصادية التي أدت إلى تفاقم ظاهرة التلوث البيئي، تعمل في إطار سياستها البيئية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة على الحد من التلوث البيئي ومكافحة مسبباته، بهدف المحافظة على المحيط الطبيعي وتحسين الجودة البيئية، حيث لجأ المشرع الجزائري إلى سن قوانين وتشريعات ووضع قواعد وضوابط لذلك، عن طريق فرض مجموعة من الرسوم والضرائب التي من شأنها التقليص من حجم التلوث للخروج بأقل الأضرار.

سنحاول في هذا الفصل استعراض أدوات الجباية البيئة في الجزائر من خلال استعراض أهم الرسوم البيئية المفروضة على المؤسسات المصنفة، إجراءات تحصيلها والجهات المستفيدة من حصيلتها، وذلك من خلال مبحثين:

- ✓ المبحث الأول: تقديم مديرية البيئة لولاية عين تموشنت.
- ✓ المبحث الثاني: واقع الجباية البيئية في الجزائر.

## المبحث الأول: تقديم مديرية البيئة لولاية عين تموشنت

تسعى مديرية البيئة لولاية عين تموشنت إلى تطبيق الضرائب والرسوم على كل من يتسبب في إلحاق أضرار بالبيئة، وإتباع إجراءات قانونية في سبيل تحصيل هذه الضرائب، وذلك في إطار سعيها إلى المحافظة على البيئة وحمايتها.

وسنقوم في هذا المبحث بالتعريف بمديرية البيئة لولاية عين تموشنت والمهام الموكلة إليها، كما نتناول من خلاله مختلف المصالح المكونة لهيكلها التنظيمي.

### المطلب الأول: تعريف المديرية الولائية للبيئة ومصالحها

تعد مديرية البيئة هيئة لامركزية تابعة لوزارة البيئة، تهتم بالتعاون مع هيئات أخرى على المستوى المحلي لولاية عين تموشنت بتنفيذ القرارات الخاصة بالبيئة وإقليم الولاية.

وعليه سنقوم من خلال هذا المطلب بالتعريف بالمديرية وذكر أهم أهدافها.

#### 1-التعريف بمديرية البيئة لولاية عين تموشنت

أنشأت مديرية البيئة لولاية عين تموشنت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 443/03 بتاريخ 2001/12/17 المتضمن إحداث مديرية للبيئة في الولاية، وعرفها المرسوم كما يلي: مديرية البيئة هي جهاز رئيسي تابع للدولة في مجال مراقبة القوانين والتنظيمات المرتبطة بحماية البيئة أو التي تتصل بها.

تتولى مديرية البيئة القيام بالمهام التالية:

- وضع حيز التنفيذ سبل التواصل مع الهيئات الحكومية الأخرى على مستوى إقليم الولاية.
- وضع وتسطير برنامج حماية البيئة على مستوى إقليم الولاية بالتعاون مع هيئات الدولة من ولاية وبلدية لحماية البيئة.
- إصدار ومنح الرخص والتأشيرات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها في مجال البيئة.
- اقتراح جميع التدابير التي تهدف إلى تحسين الترتيبات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة جميع أشكال التدهور البيئي بما في ذلك التلوث والتصحر وتآكل التربة.
- حماية وتنمية التنوع البيولوجي والتراث الثقافي، وتأهيل المساحات الخضراء وتنشيط البساتين الساحلية.
- تعزيز إجراءات الإعلام والتثقيف والتوعية بشأن البيئة.
- متابعة وتقييم حالة البيئة على مستوى الولاية.
- اتخاذ أو الحث على اتخاذ جميع التدابير الرامية إلى تحسين الإطار البيئي ونوعية الحياة.

#### 2-أهداف مديرية البيئة:

تهدف مديرية البيئة لولاية عين تموشنت إلى ما يلي:

- تطوير قطاع التنمية البيئية من خلال تشجيع الرسكلة.
- المحافظة على البيئة من أجل التنمية المستدامة.
- تحسين الإطار المعيشي.

- توفير العمل من خلال الرسكلة (إنشاء مؤسسات الرسكلة).
- تطوير قطاع التنمية البيئية.
- زيادة إيرادات الدولة من خلال تحصيل الضريبة على التلوث ورسكلة النفايات المنزلية والصناعية.

**المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة لولاية عين تموشنت**

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم مختلف المصالح التي يشملها الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة لولاية عين تموشنت، من خلال تقديم معلومات شاملة ودقيقة حول مهامها، وسنخصص الحيز الأكبر لمصلحة البيئة الحضرية والصناعية لأنها هي التي تتوافق وموضوع دراستنا، ثم نتطرق لتنظيم علاقات العمل ونوعية الاتصال الداخلي المطبق داخل المديرية.

**1-مصالح مديرية البيئة لولاية عين تموشنت:**

تم وضع حيز التنفيذ الهيكل التنظيمي الخاص بمديرية البيئة لولاية عين تموشنت والمتمثل في خمسة مصالح وهي:

- ✓ مصلحة المحافظة على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية: وتتضمن ثلاثة مكاتب:
  - مكتب حماية الحيوان والنبات.
  - مكتب المحافظة على الأنظمة البيئية.
  - مكتب متابعة أعمال تثمين الساحل والمحافظة عليه.
- ✓ مصلحة البيئة الحضرية والصناعية والتي تتضمن مكتبين:
  - مكتب ترقية نشاطات جمع النفايات المنزلية وما شابهها والجامدة واسترجاعها ومعالجتها.
  - مكتب المنشآت المصنفة والأخطار التكنولوجية والنفايات الخاصة وتثمينها.
- ✓ مصلحة التحسيس والإعلام والتربية البيئية: وتتضمن مكتبين:
  - مكتب التحسيس والإعلام.
  - مكتب التربية البيئية.
- ✓ مصلحة التنظيم والتراخيص: تكلف بدراسة ومتابعة شؤون المنازعات التي يكون القطاع طرفا فيها وتنفيذ إجراءات الدراسة وموجز التأثير في البيئة، وتتضمن مكتبين أيضا:
  - مكتب التنظيم والمنازعات.
  - مكتب التراخيص.
- ✓ مصلحة الإدارة والوسائل: تكلف بتسيير شؤون المستخدمين والوسائل والمحاسبة والميزانية، وتتضمن مكتبين:
  - مكتب تسيير المستخدمين.
  - مكتب الميزانية والوسائل.

**2-مهام مصالح مديرية البيئة:**

بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 11جمادى الأولى عام 1428 الموافق لـ 28 مايو من لسنة 2007، يتضمن تنظيم مديريات البيئة للولايات، تتكون مديرية البيئة لولاية عين تموشنت من خمسة مصالح تتولى مجموعة من المهام كما يلي:

**أ-مصلحة المحافظة على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية:**

تكلف بجرد وتثمين مختلف الأنظمة البيئية والمواقع الطبيعية التي يجب حمايتها ومتابعة تنفيذ وسائل التدخل وتسيير الساحل.

**ب-مصلحة التحسيس والإعلام والتربية البيئية:**

تكلف بتنفيذ البرنامج المتعلق بالتحسيس والإعلام والتربية البيئية.

**ج-مصلحة البيئة الحضرية والصناعية:**

البيئة الصناعية تكلف بأخذ ومتابعة التدابير التي تهدف إلى الوقاية من التلوث والأضرار الصناعية وتنفيذ الأحكام التنظيمية المتعلقة بالمنشآت المصنفة ومراقبة منشآت المعالجة وإزالة التلوث في المجال الصناعي وترقية نشاطات استرجاع النفايات الخاصة.

أما البيئة الحضرية فتكلف بمتابعة وتقييم الدراسات ومراقبة منشآت المعالجة وإزالة التلوث في المجال الحضري وترقية نشاطات استرجاع النفايات المنزلية وما شابهها وتثمينها.

**د-مصلحة التنظيم والتراخيص:**

تكلف بدراسة ومتابعة شؤون المنازعات التي يكون القطاع طرفا فيها وتنفيذ إجراءات الدراسة وموجز التأثير في البيئة.

**و-مصلحة الإدارة والوسائل:**

تكلف هذه المصلحة بتسيير المستخدمين والوسائل والمحاسبة والميزانية، ويشرف عليها مسؤول الإدارة الذي تتمثل مهمته في المتابعة والتنسيق، وتتمثل مهامها في:

- متابعة الحياة المهنية للموظفين.
- متابعة الحضور اليومي للعمال.
- متابعة حفظ ملفات الإدارة والمستخدمين.
- تسيير المستخدمين والميزانية.
- تقييم الاحتياجات البشرية والمادية للمديرية.

تقوم هذه المصلحة من خلال مكتب المستخدمين بتسيير الحياة المهنية للموظف ابتداءا من تاريخ توظيفه إلى غاية تقاعده، كما تسهر من خلال مكتب الميزانية والوسائل على تسوية أجور المستخدمين سواء دائمين أو مؤقتين إضافة إلى دفع الفواتير وإعداد مصاريف النقل.

**الشكل رقم (02/02): الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة لولاية عين تموشنت**

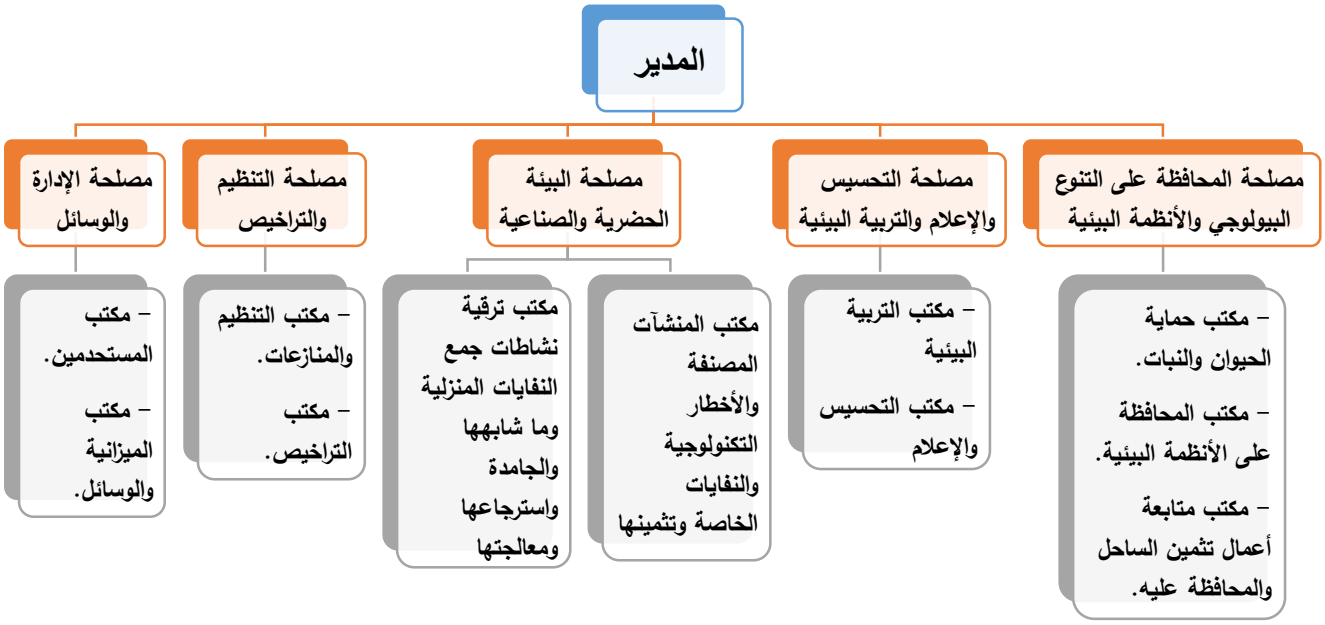


**المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معلومات مديرية البيئة لولاية عين تموشنت**

### 3-المحيط الاجتماعي للعمل في المديرية:

مكتب المنشآت المصنفة والأخطار التكنولوجية والنفايات الخاصة وتثمينها التابع لمصلحة البيئة الحضرية والصناعية بمديرية البيئة لولاية عين تموشنت، الذي تشغله المحاسبة الإدارية الرئيسية والذي حصلنا من خلاله على مختلف المعلومات المتعلقة بالرسوم البيئية، يهتم بتأسيس مختلف الرسوم البيئية ومتابعة تحصيلها، وتقييم مدى التزام المؤسسات الاقتصادية اتجاه هذه الرسوم.

وقد شهدنا أثناء فترة تربصنا بمديرية البيئة لولاية عين تموشنت والتي دامت لمدة شهر وجود مناخ تنظيمي مناسب يساعد الأفراد داخل المديرية على أداء مهامهم ووظائفهم بكفاءة وفعالية، حيث اتسمت العلاقات الاجتماعية للعمل بالتنظيم الجيد والتسيير المحكم، كما التمسنا أن هذه العلاقات يتم إدارتها بأسلوب يهدف إلى ضمان التزام العاملين تنظيميا، وذلك من خلال ما لاحظناه على جانب العلاقات الإنسانية التي تجمع بين الموظفين والقائمة على التفاهم وروح التعاون في القيام بوظائفهم وإنجاز مهامهم بما يخدم أهداف المديرية، مما يخلق بيئة عمل صحية داخل المنظمة تحفز العاملين والموظفين على إنجاز مهامهم بصدق وإخلاص، ومن جانبنا كمتربصين تلقينا حسن المعاملة وحسن الاستقبال، والاهتمام والإصغاء لانشغالاتنا وأسئلتنا التي كنا نطرحها.

يساعد في تنظيم علاقات العمل الاجتماعية الاتصال الداخلي والذي يعد عنصرا هاما وضروريا داخل المؤسسة لما يلعبه من دور في تفعيل مهمة التنظيم وتوجيه العاملين نحو تحقيق أهداف المؤسسة، حيث تقوم مديرية البيئة محل دراستنا على الاتصال الرسمي بمختلف اتجاهاته، حيث يتضمن الاتصال النازل تعليمات وأوامر وقرارات تنزل من المدير، أما الاتصال الافقي فيعمل على تدفق المعلومات وتبادل وجهات النظر، ومثال ذلك في المديرية في سهولة التنسيق بين مكتب المنشآت المصنفة والأخطار التكنولوجية والنفايات الخاصة وتثمينها الذي ينتمي لمصلحة البيئة الحضرية والصناعية مع مكتب التراخيص التابع لمصلحة التنظيم والتراخيص، حيث يتولى

هذا الأخير مهمة منح التراخيص للمؤسسات التي تحترم وتسير وفقا للقواعد المحددة قانونيا في إطار حماية البيئة، ومن تم تزويد مكتب المنشآت المصنفة بقائمة تتضمن المؤسسات والمنشآت التي تم ترخيصها، اسمها، عنوانها الكامل والصحيح، والصنف والمعامل المضاعف المطبق على النشاط، بالإضافة إلى تحديد نوع ومبلغ الرسم الذي تخضع له كل منشأة، وهو ما يسهل مهمة قسم المنشآت المصنفة في إحصاء هذه المنشآت وتقييم مدى التزامها اتجاه الرسوم المفروضة عليها، وتحديد قيمة الرسوم والضرائب بصفة مضبوطة.

**المبحث الثاني: واقع الجباية البيئية في الجزائر**

أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالبيئة من خلال سنها للعديد من القوانين في هذا المجال، إضافة إلى اعتمادها على مجموعة من الآليات التي تهدف من خلالها إلى الحد من التلوث البيئي وحماية البيئة، ولعل أهمها الجباية البيئية التي تلعب دور مهما في هذا الجانب، والجزائر تسعى من خلال قوانين المالية إلى تأسيس جملة من الرسوم البيئية بغية حماية البيئة والحيلولة دون تفاقم ظاهرة التلوث البيئي.

وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتناول واقع الجباية البيئية في الجزائر من خلال تقسيميه إلى مطلبين:

- ❖ المطلب الأول: أدوات الجباية البيئية في الجزائر
- ❖ المطلب الثاني: المنشآت المصنفة وإجراءات تحصيل الرسوم البيئية

**المطلب الأول: أدوات الجباية البيئية في الجزائر**

تعتبر الجزائر من بين دول العالم التي تسعى إلى إعادة الاعتبار للبيئة، ومحاولة حل مشاكلها والحد من آثارها السلبية على التنمية المستدامة، وقد أقر المشرع الجزائري جملة من الرسوم على الأنشطة المضرة بالبيئة منها ما هو ردعي ومنها ما هو تحفيزي، من أجل إنتاج أكثر نظافة وضمان بيئة سليمة.

سياسة الجباية البيئية القائمة على مبدأ الملوث الدافع، مست النشاطات التي معدل تلويثها مرتفع من خلال وضع نظام جبائي يشمل مجموعة من الرسوم البيئة، سنستعرضها فيما يلي بنوع من التفصيل:

**1-الرسم على النشاطات الملوثة والخطرة على البيئة:**

الأساس القانوني لهذا الرسم هو المادة 117 من القانون رقم 25-91 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991، المعدل والمتمم بالمادة 54 من قانون المالية 2000 والمادة 202 من قانون المالية لسنة 2002.

يطبق هذا الرسم على النشاطات المرفقة قائمتها بالمرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ 20 أكتوبر 2009 الذي حدد النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة والمعامل المضاعف لها، تصنف النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة إلى صنفين:

1-النشاطات الخاضعة لتصريح مسبق قبل الشروع في الخدمة من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

2-النشاطات الخاضعة لتصريح مسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليميا أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

يحدد المبلغ الوحدوي للرسم كما يلي:

**الجدول (02/01): المبلغ الوحدوي للرسم والتخفيضات**

| البيـــــــــــان | سنة 2017 | |
|---|---|---|
| الصنف | الرسم العادي | بالتخفيض |
| الترخيص الوزاري | 120 000 | 24 000 |
| ترخيص الوالي | 90 000 | 18 000 |
| ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي | 20 000 | 3 000 |
| التصريح | 9 000 | 2 000 |
| البيـــــــــــان | سنة 2018 | |
| الصنف | الرسم العادي | بالتخفيض |
| الترخيص الوزاري | 180 000 | 34 000 |
| ترخيص الوالي | 135 000 | 25 000 |
| ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي | 30 000 | 4 500 |
| التصريح | 13 500 | 3 000 |
| البيـــــــــــان | سنة 2020 | |
| الصنف | الرسم العادي | بالتخفيض |
| الترخيص الوزاري | 360 000 | 68 000 |
| ترخيص الوالي | 270 000 | 50 000 |
| ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي | 60 000 | 9 000 |
| التصريح | 27 000 | 6 000 |

**المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات مديرية البيئة**

يوضح الجدول مبلغ الرسم العادي والرسم بعد التخفيض المفروض على المؤسسات المصنفة حسب نوع الترخيص الذي تخضع له، حيث تستفيد من التخفيض المؤسسات التي تقوم بتشغيل عاملين على الأكثر، أما المؤسسات التي تقوم بتوظيف أكثر من عاملين فتقوم بتسديد مبلغ الرسم العادي كل حسب تصنيفها، ونلاحظ من خلال معطيات الجدول وجود تفاوت في قيمة الرسوم المفروضة على المؤسسات خاصة بين المؤسسات التي تخضع للترخيص الوزاري وترخيص الوالي بالمقارنة مع المؤسسات الذي تخضع لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي أو للتصريح، ويرجع سبب هذا التفاوت إلى التباين الكبير بين هذه المؤسسات في حجم التلوث والأضرار والأخطار التي تسببها للبيئة، فالمؤسسات المرخصة من طرف وزير البيئة أو الوالي تعد أكثر ضررا وخطرا على البيئة من المؤسسات الخاضعة لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي أو للتصريح، وبالتالي يمكن اعتبار حجم الأضرار معيارا للتميز بين مختلف أنواع التراخيص وبينها وبين التصريح.

ونلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الرسم العادي المطبق على المؤسسات بمختلف تصنيفاتها، ارتفعت في سنة 2018 بنصف القيمة التي كان معمولا بها في سنة 2017، صاحبها زيادة في قيمة الرسم بعد التخفيض تقدر بنصف قيمته في السنة السابقة فيما يتعلق بكل من ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي والتصريح، بالإضافة إلى زيادة في قيمة الرسم بعد التخفيض المطبق على المؤسسات التي تخضع للترخيص الوزاري وترخيص الوالي بنسب تقدر بحوالي 41% و38% على التوالي، أما في سنة 2019 فلم تطرأ أي تغييرات وبقي معمولا بتعديلات سنة 2018، قبل أن يتم في سنة 2020 مضاعفة كل من الرسم العادي والرسم بعد التخفيض الذي كان مطبقا في سنتي 2018 و2019على جميع النشاطات سواء الخاضعة للترخيص أو الخاضعة للتصريح وهو ما يعد مؤشرا على السياسة الردعية التي تنتهجها الدولة في سعيها لمحاربة النشاطات التي تؤثر على البيئة.

مما سبق يتضح جليا أن الدولة لا تقوم بفرض الرسوم البيئية على أساس حجم التلوث والضرر الحاصل للبيئة، وإنما تقوم بفرضها على أساس نوع الرخصة التي تخضع لها المنشأة قبل البدء في نشاطها وعلى أساس عدد العمال الذين تشغلهم هذه المنشأة، وهو ما يؤدي إلى عدم تساوي قيمة الرسم مع تكلفة الضرر، مما يحول دون تحقيق هذه الأداة الردعية لهدفها في تعويض تكاليف الأضرار البيئية، وعليه يتعين على الدولة تطبيق مبدأ التصاعدية في فرض الرسوم البيئية حسب درجة الإضرار بالبيئة، مما يسهم في سد الأضرار البيئية الحاصلة ويتيح تحقيق مبدأ العدالة في إخضاع المكلفين لتعويض تكاليف التلوث البيئي.

يحدد مبلغ هذا الرسم بضرب المبالغ المحددة أعلاه في المعامل المضاعف بين 1 و10 حسب أهمية وطبيعة النشاط وكذا نوع وكمية النفايات التي تنتج عن هذا النشاط.

يخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:

- 33% لفائدة ميزانية الدولة.
- 67% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

**الجدول (02/02): المعامل المضاعف لكل معيار**

| المعايير | | المعامل المضاعف |
|---|---|---|
| **الطبيعة والأهمية** | التصريح؛ | 1 |
| | رخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي؛ | 2 |
| | رخصة الوالي؛ | 3 |
| | رخصة الوزير. | 4 |
| **نوع النفايات** | الخطرة على البيئة، مهيجة والأكالة. | 1 |
| | قابلة للانفجار، ملهبة، قابلة للاشتعال. | 2 |
| | ضارة، سامة، محدثة للسرطان، معدية، سامة بالنسبة للتكاثر، مبدلة. | 3 |
| **كمية النفايات** | <100 وأقل أو يساوي 1000 طن/سنة. | 2 |
| | <1000 وأقل أو يساوي 5000 طن/سنة. | 2.5 |
| | <5000 طن/سنة. | 3 |

**المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات مديرية البيئة لولاية عين تموشنت.**

**2-الرسم على المنتجات البترولية:**

الأساس القانوني لهذا الرسم هو المادة 28 مكرر من قانون الرسوم على رقم الأعمال، حيثيطبق الرسم على المنتجات البترولية والمماثلة لها، المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر، لاسيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية، وهذا وفقا للمعدلات التالية:

**الجدول (02/03): الرسم على المنتجات البترولية**

| رقم التعريفة الجمركية | تعيين المواد | الرسم (دج) |
|---|---|---|
| **م. 27.10** | البنزين الممتاز | 1.600,00 |
| **م. 27.10** | البنزين العادي | 1700 ,00 |
| **م. 27.10** | البنزين الخالي من الرصاص | 1700 ,00 |
| **م. 27.10** | غاز أويل | 900 ,00 |
| **م. 27.10** | غاز البترول المميع الوقود | 1,00 |

**المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات مديرية البيئة لولاية عين تموشنت.**

تمدد قواعد تأسيس الوعاء والتصفية والتحصيل وقواعد المنازعات المطبقة على الرسم على القيمة المضافة إلى الرسم على المنتجات البترولية، ويدفع ناتج هذا الرسم في مجمله لفائدة ميزانية الدولة.

**3-الرسم على الوقود:** الأساس القانوني لهذا الرسم هو المادة 38 من قانون المالية 2002، المعدل بموجب المادة 55 من قانون المالية لسنة 2007، يطبق الرسم على الوقود: على البنزين الممتاز، العادي بالرصاص والغاز أويل، وتحدد تسعيرة هذا الرسم كما يلي:

**الجدول (02/04): الرسم على الوقود**

| البيان | التسعيرة |
|---|---|
| **البنزين العادي / الممتاز بالرصاص** | **دج/ل 0.10** |
| **الغاز أويل** | **دج/ل 0.30** |

**من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات مديرية البيئة لولاية عين تموشنت.**

يقتطع هذا الرسم ويعاد دفعه كما هو الشأن بالنسبة للرسم على المنتجات البترولية، ويخصص ناتج الرسم على الوقود كما يلي: - 50% لفائدة الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة.

- 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

**4-الرسم على الأطر المطاطية الجديدة:**

الأساس القانوني لهذا الرسم هو المادة 60 من قانون المالية 2006، المعدل والمتمم بموجب المواد 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، والمادة 112 من قانون المالية لسنة 2017 و54 من قانون المالية لسنة 2019.

يطبق هذا الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة فقط، ويحدد مبلغ هذا الرسم كالتالي:

- 750 دج عن إطار مخصص للسيارات الثقيلة.
- 450 دج عن إطار مخصص للسيارات الخفيفة.

يوزع حاصل هذا الرسم كما يلي:

- 35% لصاح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.
- 34% لصالح ميزانية الدولة.
- 30% لصالح الصندوق الوطني الخاص للتضامن الوطني.
- 1% لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

**5-الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم:**

الأساس القانوني لهذا الرسم هو المادة 61 من قانون المالية 2006 المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 والمادة 66 من قانون المالية لسنة 2018 والمادة 93 من قانون المالية لسنة 2020.

هو رسم يطبق على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنوعة في التراب الوطني، والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة، ويحدد هذا الرسم بـ 37000 دج عن كل طن.

تخصص مداخيل هذا الرسم كما يلي:

- 42% لفائدة ميزانية الدولة.
- 34% لفائدة البلديات بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المصنوعة داخل التراب الوطني، ولفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة.
- 24% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

**6-الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطرة:** يأخذ هذا الرسم شكلين أساسيين:

**6-1-الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية:**

الأساس القانوني لهذا الرسم هو المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002، المعدل بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، والمادة 62 من قانون المالية لسنة 2018 و89 من قانون المالية لسنة 2020.

يحدد الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات بقيمة: 30000 دج لكل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة، ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:

46% لفائدة ميزانية الدولة.

38% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

16% لفائدة البلديات.

**6-2-الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية:**

الأساس القانوني لهذا الرسم هو المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002، المعدل بموجب المواد 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، والمادة 63 من قانون المالية لسنة 2018 و90 من قانون المالية لسنة 2020.

يحدد مبلغ هذا الرسم ب 60000 دج للطن، ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:

50% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

30% لفائدة ميزانية الدولة.

20% لفائدة البلديات.

**8-الرسوم التكميلية:**

يؤسس رسمين تكميليين: رسم تكميلي على المياه المستعملة الصناعية ورسم تكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي بناءا على حجم أو كمية المرفوضات والكمية المنبعثة على النشاط التي تتجاوز حدود القيم.

ويحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المبلغ الأساسي السنوي المحدد بموجب أحكام المادة 117 من القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992، المعدلة والمتممة، ومن المعامل المضاعف الذي يتراوح بين 1 و5، حسب معدل تجاوز القيم المحددة، ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:

**7-1-المياه المستعملة الصناعية:**

الأساس القانوني لهذا الرسم هو المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003، المعدل والمتمم بموجب المواد 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، والمادة 65 من قانون المالية لسنة 2018 و92 من قانون المالية لسنة 2020.

-34% لفائدة ميزانية الدولة.

-34% لفائدة البلديات.

-16% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

-16% للصندوق الوطني للمياه.

**7-2-التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي:**

الأساس القانوني لهذا الرسم هو المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002، المعدل بموجب المواد 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، والمادة 64 من قانون المالية لسنة 2018 و91 من قانون المالية لسنة 2020.

-50% لفائدة ميزانية الدولة.

-33% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

-17% لفائدة البلديات.

8-**رسم التطهير:**

الأساس القانوني لهذا الرسم هو المادتين 263 مكرر 2 و263 مكرر4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة معدلة حسب المادة 25 من قانون المالية لسنة 2020.

هو رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية، يطبق على كل الملكيات المبنية باسم المستأجر أو صاحب الانتفاع، ويتحمل هذا الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية.

يحدد مبلغ هذا الرسم كما يلي:

- ما بين 1500 دج و2000 دج على كل محل ذي استعمال سكني.
- ما بين 4000 دج و14000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه.
- ما بين 10000 دج و25000 دج على كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات.
- ما بين 22000 دج و132000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي، أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

تحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بعد اطلاع رأي السلطة الوصية، ويتم تعويض البلديات التي تمارس عملية الفرز في حدود 15% من مبلغ الرسم المطبق على رفع القمامات المنزلية المنصوص عليه في المادة 263 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بالنسبة لكل منزل يقوم بتسليم قمامات التسميد و/أو القابلة للاسترجاع لمنشأة المعالجة.

**9-الرسم الخاص على الأكياس البلاستيكية:**

الأساس القانوني لهذا الرسم هو المادة 53 من قانون المالية لسنة 2004 المعدل بالمادتين 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، 67 من قانون المالية لسنة 2018 و94 من قانون المالية لسنة 2020.

يحدد مبلغ هذا الرسم بـ: 200 دج للكيلوغرام ويطبق على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المنتجة محليا.

**الجدول رقم (02/05): جدول تلخيصي للرسوم البيئية**

| الرسوم | الأساس القانون والتنظيمي | الوعـــــــــاء | تخصيص حاصل الضرائب والرسوم |
|---|---|---|---|
| **الرســـم علـــى النشـــــاطات الملوثة والخطرة على البيئة** | المادة 117 من القانون رقم 25-91 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991، المعدل والمتمم بالمادة 54 من قانون المالية 2000 والمادة 202 من قانون المالية لسنة 2002. | معدل القاعدة السنوي، (أنظر الجدول رقم 01) ومعامل مضاعف مشمول بين 1 و10 (أنظر الجدول رقم 02). | - 33% ميزانية الدولة.<br>- 67% الصندوق الوطني للبيئة والساحل. |
| **الرســـم علـــى المنتجـــــات البترولية** | المادة 28 مكرر من قانون الرسوم على رقم الأعمال. | - 16 دج/ل البنزين الممتاز.<br>- 17 دج/ ل البنزين العادي والبنزين الخالي من الرصاص.<br>- 9 دج/ل غاز أويل. | - 100% ميزانية الدولة. |
| **الرســـم علـــى الوقود** | المادة 38 من قانون المالية 2002، المعدل بالمادة 55 من قانون المالية لسنة 2007. | رسم خاص:<br>0.10 دج/لتر بنزين بالرصاص (العادي والممتاز).<br>0.30 دج/لتر: الغاز أويل. | - 50% للصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة؛<br>- 50% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث. |
| **الرســـم علـــى الأطر المطاطية الجديدة** | المادة 60 من قانون المالية 2006، المعدل والمتمم بالمواد 46 من ق.م.ت لسنة 2008، 112 من ق.م لسنة 2017 و54 من ق.م لسنة 2019. | رسم خاص:<br>450 دج/ للإطار المخصص للسيارات الخفيفة.<br>750 دج/ للإطار المخصص | 35% صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية<br>34% ميزانية الدولة.<br>30% الصندوق الوطني |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | للسيارات الثقيلة. | للتضامن الوطني.<br>1% الصندوق الوطني للبيئة والساحل. |
| **الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم** | المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006 المعدل والمتمم بالمواد 46 من ق.م.ت لسنة 2008 و66 من ق.م لسنة 2018 والمادة 93 من ق.م لسنة 2020. | رسم خاص 37.000 دج/طن. | - 42% ميزانية الدولة.<br>- 34% البلديات.<br>- 24% الصندوق الوطني للبيئة والساحل. |
| **الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية** | المادة 203 من ق.م لسنة 2002، المعدل بالمادة 46 من ق.م.ت لسنة 2008، 62 من ق.م لسنة 2018 و89 من ق.م لسنة 2020. | رسم خاص بـ: 30.000 دج/طن. | - 46% ميزانية الدولة.<br>- 38% الصندوق الوطني للبيئة والساحل.<br>- 16% البلديات. |
| **الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية** | المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002، المعدل بالمواد 46 من ق.م.ت لسنة 2008، 63 من ق.م لسنة 2018 و90 من ق.م لسنة 2020. | رسم خاص بـ: 60.000 دج/طن. | - 50% الصندوق الوطني للبيئة والساحل.<br>- 30% ميزانية الدولة.<br>- 20% البلديات. |
| **الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية** | المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003، المعدل والمتمم بالمواد 46 من ق.م.ت لسنة 2008، 65 من ق.م لسنة 2018 و92 من ق.م لسنة 2020. | معدل القاعدة السنوي، (أنظر الجدول رقم 01) ومعامل مضاعف مشمول بين 1 حسب نسبة تجاوز حدود القيم. | - 34% ميزانية الدولة.<br>- 34% البلديات.<br>- 16% الصندوق الوطني للبيئة والساحل.<br>- 16% الصندوق الوطني للمياه. |
| **الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي** | المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002، المعدل بالمواد 46 من ق.م.ت لسنة 2008، 64 من ق.م لسنة 2018 و91 من ق.م لسنة 2020. | | - 50% ميزانية الدولة.<br>- 33% الصندوق الوطني للبيئة والساحل.<br>- 17% البلديات. |
| **رسم التطهير** | المادتين 263 مكرر 2 -263 مكرر4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة معدلة حسب المادة 25 من | أنظر العنوان 8 أعلاه. | - 100% لفائدة البلديات. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | ق.م. لسنة 2020. | | |
| **الرسم الخاص على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المنتجة محليا** | المادة 53 من قانون المالية لسنة 2004 المعدل بالمادتين 46 من ق.م.ت لسنة 2008، 67 من ق.م لسنة 2018 و94 من ق.م لسنة 2020. | رسم خاص بـ: 200 دج/كلغ. | - 73% ميزانية الدولة.<br>- 23% الصندوق الوطني للبيئة والساحل. |

**المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بينات مديرية البيئة لولاية عين تموشنت**

يتبين من البيانات الواردة في الجدول أعلاه، أن الحكومة الجزائرية وفي سعيها لمكافحة ظاهرة التلوث البيئي قامت بفرض مجموعة من الرسوم البيئية، كأداة لردع الملوثين وتحفيزهم على المحافظة على البيئة.

وقد تم إدخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة و/أو الخطيرة، لكن تجسيد الجباية البيئية كأداة اقتصادية ومالية لإدارة الموارد البيئية لم يتم إلا خلال السنوات القليلة المنصرمة، حيث تم استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية للسنوات (2001، 2002، 2003). (قدي، أوسرير، و حمو، 2010، صفحة 192)

**الجدول(02/06): نسبة الرسوم الموجهة للحساب الخاص بالبيئة**

| نوع الرسم | نسبة الرسوم البيئية |
|---|---|
| **الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة** | %67 |
| **الرسم على الوقود** | %50 |
| **الرسم على الأطر المطاطية الجديدة** | %01 |
| **الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم** | %24 |
| **الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية** | %38 |
| **الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج** | %50 |
| **الرسم التكميلي على المياه المستعملة في الصناعة** | %16 |
| **الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي** | %33 |

**من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات مديرية البيئة لولاية عين تموشنت.**

نستنتج من خلال ما سبق أن الموارد المالية المحصل عليها من فرض الرسوم البيئية لا توجه كليا للصناديق المخصصة لحماية البيئة، حيث تقسم مبالغ الحصيلة الجبائية للرسوم البيئية بنسب معينة بين الخزينة العمومية، البلديات والحساب الخاص بالبيئة، كما أن نسبا منها تذهب إلى قطاعات وهيئات ليس لها أي علاقة بحماية البيئة كالرسم على الأطر المطاطية الذي تخصص نسبة 1% فقط من حصيلته لصالح الصندوق الوطني للبيئة، فيما توزع نسبة 99% بين هيئات وصناديق لا تخدم الجانب البيئي، والرسم على الوقود الذي تذهب 50% من قيمته المحصلة لفائدة الوكالة الوطنية للطرق والطرق السريعة، والرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم والذي تذهب كذلك نسبة 50% منه إلى البلدية، وهو ما يعبر عن سوء تخصيص الموارد الجبائية البيئية والذي يشكل عائقا في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، مما يؤدي إلى عجز الدولة على مكافحة التلوث.

**المطلب الثاني: المنشآت المصنفة وإجراءات تحصيل الرسوم البيئية**

من خلال استخدام المشرع لمصطلح المنشآت أو المِؤسسات المصنفة لحماية البيئة قد يتبادر إلى ذهن القارئ للوهلة الأولى أن هذه المنشآت تهدف إلى حماية البيئة، إلا أن الأمر عكس ذلك تماما لأن في الكثير من الأحيان تؤدي الأنشطة الممارسة من قبلها إلى حدوث أضرار جسيمة وبالغة الخطورة يكون من الصعب معالجتها أو تداركها لما تحتويه من مواد خطرة وضارة، كما أنها تمثل انتهاكا لحق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وصحية.

يتبع إحصاء المنشآت المصنفة مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحصيل الرسوم والضرائب من وراء النشاطات الممارسة من طرف هذه المنشآت وما تخلفه من أضرار بيئية، وعليه سنتناول في هذا المبحث مفهوم المؤسسات والمنشآت المصنفة أولا، وإجراءات تحصيل الرسوم ثانيا.

**أولا: مفهوم المؤسسات والمنشآت المصنفة**

حتى يتسنى تحديد مفهوم المؤسسات والمنشآت المصنفة بدقة سنحاول التطرق للتعريف بها، ثم نتناول تقسيم المؤسسات المصنفة وبعدها نتطرق إلى أنواع المنشآت المصنفة.

**1-تعريف المؤسسات والمنشآت المصنفة:**

بالرجوع إلى القانون رقم 03-10 نجد أن المشرع كان يربط مفهوم المؤسسة المصنفة من جهة أولى بمدى خطورتها على المصالح البيئية حيث اعتبر المشرع أن المؤسسة المصنفة هي كل من المصانع والورشات والمشاغل و مقالع الحجارة والمناجم، وبشكل عام كل المنشآت التي يستغلها أو يملكها كل شخص طبيعي أو معنوي عمومي أو خاص، تسبب في أخطار تمس الصحة العمومية والنظافة والأمن والفلاحة والأنظمة البيئية والموارد الطبيعية والمواقع والمعالم والمناطق السياحية، أو تتسبب في المساس براحة الجوار. (عنصل، 2021، صفحة 427)

لكن المشرع اليوم أصبح يربط هذا المفهوم بالنظر لمنطقة إقامة المشروع وما تتضمنه من منشآت مصنفة، فالمؤسسة المصنفة في نظره هي مجموع منطقة الإقامة، والتي تتضمن منشأة أو عدة منشآت مصنفة تخضع لمسؤولية شخص طبيعي أو خاضع للقانون العام أو الخاص، يحوز المؤسسة أو يستغلها أو يوكل استغلالها لشخص آخر. (عنصل، 2021، صفحة 428)

أما المنشآت المصنفة فعرفها البعض على أنها: "منشآت صناعية أو تجارية تسبب مخاطر أو مضايقات فيما يتعلق بالأمن العام أو الصحة العامة أو راحة الجوار أو الزراعة، مما يستدعي خضوعها لرقابة خاصة من قبل سلطات الضبط الخاص الذي يهدف إلى منع مخاطرها أو مضايقاتها ومن أهم هذه المخاطر نجد خطر الانفجار والحريق، الدخان والغبار والروائح الكريهة فضلا عن تلوث مختلف عناصر البيئة من ماء هواء وتربة وكل ما تحتويه". (خروبي بزارة، 2020، صفحة 1300)

وبحسب المرسوم التنفيذي رقم 06-198 تم تعريف المنشأة المصنفة بأنها: "كل وحدة تقنية يمارس فيها نشاط أو عدة أنشطة تتعلق بالمواد أو المستحضرات بحيث يمكن أن تكون هذه الأنشطة سامة أو شديدة السمومة، أو ملهبة أو قابلة للانفجار أو للاشتعال أو أكالة". (بوكحيل، 2018، صفحة 107)

**2-تقسيم المؤسسات المصنفة:**

تنقسم المؤسسات المصنفة بحسب أهميتها وحجمها وبحسب مدى خطورتها على المصالح البيئية إلى: (عنصل، 2021، الصفحات 428-429)

- مؤسسات مصنفة خاضعة للترخيص: وتتمثل في:
  - المؤسسة المصنفة من الدرجة الأولى، والتي تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة وزارية يسلمها الوزير المكلف بالبيئة (عندما تقام المنشأة على تراب ولايتين أو أكثر).
  - المؤسسة المصنفة من الدرجة الثانية، والتي تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة الوالي المختص إقليميا (عندما تقام المنشأة على تراب بلديتين أو أكثر).
  - مؤسسة مصنفة من الدرجة الثالثة، والتي تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا (عندما تقام المنشأة على تراب بلدية واحدة).
- مؤسسات مصنفة خاضعة للتصريح: وهي تلك المؤسسات المصنفة من الدرجة الرابعة، التي تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لنظام التصريح لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا، وهي تلك المؤسسات التي لا تتطلب إقامتها دراسة التأثير أو موجز التأثير، ولا تتطلب دراسة للخطر أو تحقيق عمومي بسبب عدم خطورتها على المصالح البيئية.

**3-أنواع المنشآت المصنفة:**

بتطبيق مضمون التصنيف على الجزء الثالث من الملحق المرفق بالمرسوم التنفيذي رقم 07-144 والمتضمن لقائمة المنشآت المصنفة، نستخلص أن هناك ثلاث أنواع من المنشآت وهي: (عنصل، 2021، صفحة 430)

- **منشآت عالية الخطورة وخطيرة:** أخضعها المشرع لكل من دراسة التأثير في البيئة ودراسة للخطر والتحقيق العمومي، كإجراءات مسبقة قبل تقديم صاحب المشروع لطلب الترخيص من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليميا بحسب كل حالة.
- **منشآت ضعيفة الخطورة:** أخضعها المشرع لكل من إجراء موجز التأثير ولتقرير حول المواد الخطيرة وتحقيق عمومي، كإجراءات مسبقة قبل تقديم صاحب المشروع لطلب الترخيص من رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- **منشآت غير خطيرة:** لم يخضعها المشرع لأية إجراءات مسبقة، فقط يجب على صاحبها التصريح بها لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا، على الأقل 60 يوم قبل البدء في استغلالها.

ومن خلال دراستنا التي أجريناها في مديرية البيئة لولاية عين تموشنت، توصلنا إلى أن المديرية أحصت ما يعادل 1225 منشأة مصنفة إلى غاية 2022/12/31، موزعة حسب التصنيفات الأربع في الجدول الموالي كالآتي:

**الجدول رقم (02/07): تقسيم المنشآت المصنفة في ولاية عين تموشنت**

| الصنف | العدد |
|---|---|
| **الترخيص الوزاري** | 06 |
| **ترخيص الوالي** | 101 |
| **ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي** | 244 |
| **التصريح** | 874 |

**المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات مديرية البيئة لولاية عين تموشنت**

يتبين لنا من خلال المعلومات الواردة في الجدول أن عدد المنشآت المصنفة كمنشآت عالية الخطورة وخطيرة في ولاية عين تموشنت يبلغ 107 منشأة، باعتبار أن المنشآت العالية الخطورة والخطيرة هي التي تخضع للترخيص الوزاري وترخيص الوالي، بينما يبلغ عدد المنشآت المصنفة كمنشآت ضعيفة الخطورة والتي تخضع لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي 244 منشأة، في حين أن المنشآت التي تصنف كمنشآت غير خطيرة في الولاية يبلغ عددها 874 منشأة، أي ما يفوق نسبة 71% من نسبة مجموع المنشآت المصنفة التي أحصتها مديرية البيئة لولاية عين تموشنت، يعبر هذا على أن النسبة الأكبر من المنشآت المصنفة المتواجدة في إقليم الولاية هي منشآت صغيرة الحجم لا تؤثر على المصالح البيئية أو يكون لها تأثير ضعيف، كما يفسر نقص عدد المنشآت المصنفة التي تخضع للترخيص الوزاري وترخيص الوالي إما بعدم قبول ترخيص بعض المنشآت والمؤسسات الكبرى لعدم مطابقتها للشروط المحددة قانونا وعدم توافرها على معايير الأمن والسلامة، باعتبارها تشكل تهديدا صريحا وتعرض البيئة لأخطار جسيمة لا يمكن إصلاحها أو تداركها، أو لضعف الولاية وتأخرها في المجال الصناعي.

**ثانيا: إجراءات تحصيل الرسوم البيئية**

بعد أن تقوم مديرية البيئة بإعداد قائمة جرد وإحصاء لكل المنشآت المصنفة سنويا والتابعة لنفس ولاية المديرية البيئية، تقوم بإرسالها إلى قباضة الضرائب المختصة ويكون ذلك عن طريق المديرية الولائية للضرائب قبل الفاتح من أفريل من كل سنة، والتي تقوم بتحصيل الرسم وتثبيته في حسابه الخاص، وتتضمن هذه القائمة اسم المنشأة، عنوانها الكامل والصحيح، والصنف والمعامل المضاعف المطبق على النشاط، بالإضافة إلى تحديد نوع ومبلغ الرسم الذي تخضع له كل منشأة، وتقوم مديرية الضرائب الولائية بتوزيع القائمة حسب التوزيع الجغرافي للمنشآت وقباضات الخزينة ما بين البلديات المختصة إقليميا التابعين لها، وتجدر الإشارة إلى أنه أثناء قيامنا بدراستنا الميدانية تنقلنا إلى قباضة ولاية عين تموشنت للاطلاع أكثر على إجراءات التحصيل، قبل أن يتم إبلاغنا أن مهمة

تحصيل الرسوم البيئية أصبحت على عاتق المركز الجواري للضرائب لولاية عين تموشنت، وفي حال توقف المنشأة الملوثة عن النشاط، يبقى الرسم مستحقا على هذه السنة مهما كان تاريخ التوقف الفعلي عن النشاط، وعليه يتعين على المكلف بالرسم التصريح لدى مديرية البيئة وتبليغها بالتوقف عن النشاط خلال الـ 15 يوم الأولى من نهاية النشاط، وفي حال تجاوز هذا الأجل ودخول السنة الجديدة يصبح الرسم مستحقا على السنة الجديدة.

وفيما يخص المنازعات يحق لأي مكلف بالرسوم البيئية منازعة الحصيلة المتعلقة بالرسم المفروض عليه، وذلك من خلال الطعن لدى مصلحة الجباية التي تقوم بتحديد وعاء الرسم وإرساله إلى مصالح مديرية البيئة وعلى رأسها مصلحة التنظيم والتراخيص من خلال مكتب التنظيم والمنازعات للتكفل به، أما إذا تعلق الأمر بأخطاء مادية فتختص مصلحة الجباية في الفصل في هذا الطعن.

**الشكل رقم (02/03): ملخص مراحل منح الرخص وتحصيل الرسوم البيئية**

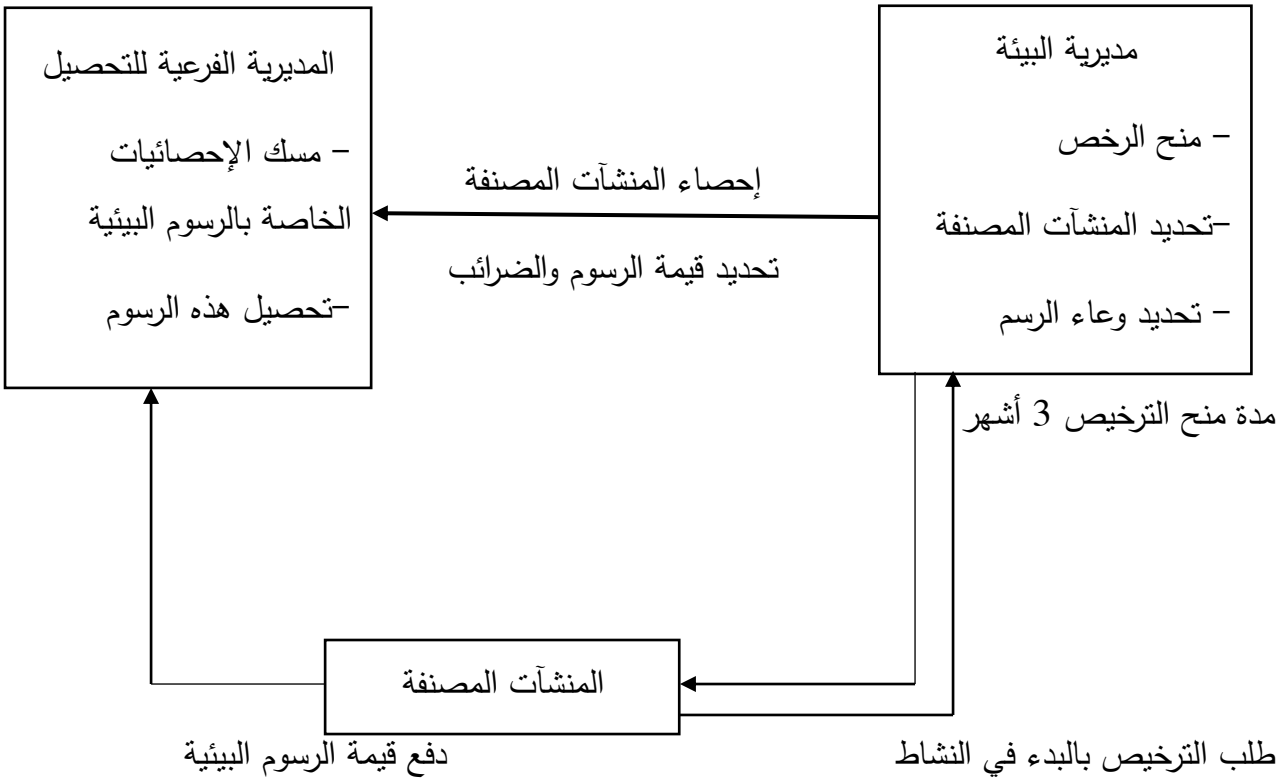


**المصدر: من إعداد الطالبين**

### 1–تعداد المنشآت المصنفة بولاية عين تموشنت:

من خلال دراستنا التي أجريناها توصلنا إلى مجموعة من البيانات التي تعبر عن تطور المنشآت المصنفة ذات الأنشطة الملوثة في ولاية عين تموشنت خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2016 إلى غاية سنة 2022 والتي نعبر عنها في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (02/08): تطور عدد المنشآت المصنفة بولاية عين تموشنت خلال الفترة (2016-2022)**

| السنوات | العدد |
|---|---|
| 2016 | 220 |
| 2017 | 221 |
| 2018 | 226 |
| 2019 | 230 |
| 2020 | 234 |
| 2021 | 250 |
| 2022 | 244 |

**المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات مديرية البيئة لولاية عين تموشنت**

بالاعتماد على بيانات الجدول نقوم بإعداد الرسم البياني التالي:

**رسم بياني رقم (02/04): يمثل تطور عدد المنشآت المصنفة لولاية عين تموشنت (2016-2022)**

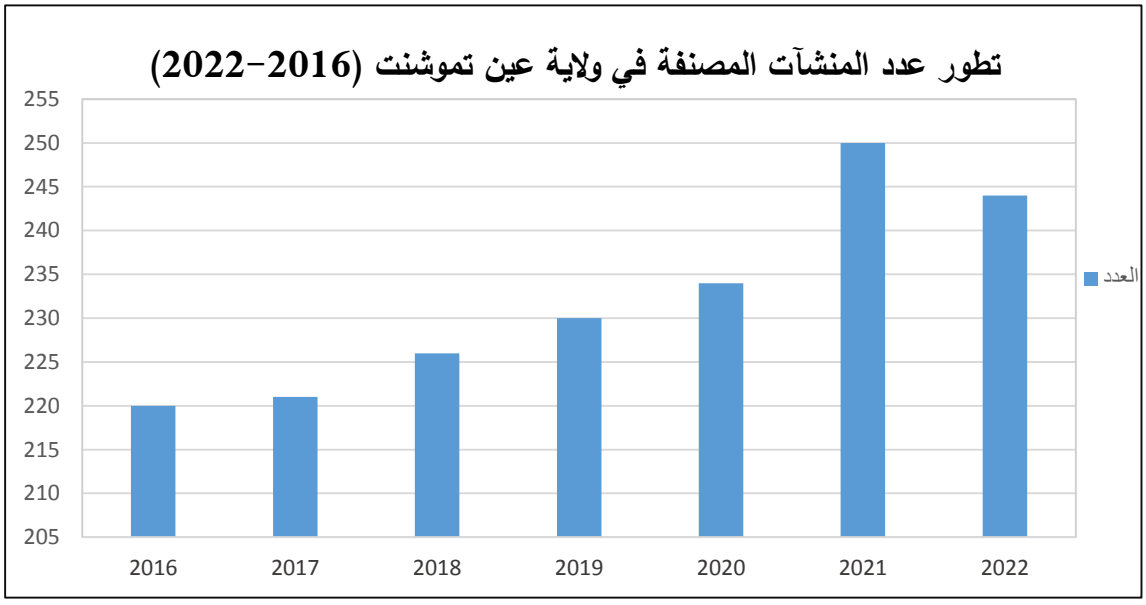


**المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02/08)**

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أن عدد المنشآت المصنفة ذات الأنشطة الملوثة عرف تزايدا مستمرا خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2016 و2021، يفسر هذا بامتثال هذه المنشآت ومطابقتها للشروط البيئية المطبقة قانونا والتي تخولها للبدء في نشاطها بصفة عادية، بينما شهد عدد هذه المنشآت انخفاضا طفيفا في سنة 2022، ويرجع هذا لسببين أحدهما إفلاس المؤسسة والآخر لأمر التوقيف عن ممارسة النشاط تصدره مديرية البيئة

عند اكتشافها لعدم امتثال المؤسسات للشروط البيئية الملزمة بها، وهو ما يؤدي إلى توقف بعض المؤسسات عن ممارسة نشاطها.

### 2-تعداد المنشآت المصنفة بولاية عين تموشنت لسنة 2022:

يوجد بولاية عين تموشنت العديد من المنشآت المصنفة الممارسة للأنشطة الملوثة والتي أحصتها المديرية الولائية للبيئة، ونستعرض في الجدول الموالي نوعية نشاط المنشآت المصنفة الممارسة في ولاية عين تموشنت.

**الجدول رقم (02/09): يمثل نوعية نشاط المنشآت المصنفة الممارسة بولاية عين تموشنت لسنة 2022**

| نوعية النشاط | العدد | نوعية النشاط | العدد | نوعية النشاط | العدد | نوعية النشاط | العدد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نجارة | 28 | المخابز | 18 | مطاحن | 09 | توزيع غاز البوتان | 10 |
| حلويات | 19 | مسلخ | 06 | ورشات الحدادة | 30 | منشآت أخرى | 07 |
| مبركن | 5 | تعليب | 04 | ورشات الميكانيك | 45 | مؤسسات الاتصال | 03 |
| مصانع | 15 | تنظيف ملابس | 03 | مستشفيات | 06 | محطات البنزين غسل وتشحيم السيارات | 36 |

**المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات مديرية البيئة لولاية عين تموشنت**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب الأنشطة الممارسة في ولاية عين تموشنت هي أنشطة حرفية، كون أن النشاطات المسيطرة تتمثل فيما يلي: ورشات الميكانيك تمثل45 مؤسسة، بعدها محطات البنزين غسل وتشحيم السيارات بـ 36 مؤسسة، تليها ورشات الحدادة بـ 30 مؤسسة، ثم نشاط النجارة يمثل 28 مؤسسة، أما المصانع فيقدر عددها بـ 15 مصنع، كما نجد أن الولاية تضم عدد محدود من المؤسسات الاقتصادية ذات الإنتاج الصناعي.

بناءا على هذا يمكننا القول بأن الولاية لا تؤثر على البيئة بشكل كبير بالنظر إلى عدد المؤسسات ذات الأنشطة الملوثة فيها.

### 3-عائدات الرسوم البيئية بولاية عين تموشنت للفترة ما بين (2020-2022):

يعتبر تحصيل الرسوم البيئية (الإيكولوجية) من أهم الإجراءات التي تقوم بها الإدارة المختصة بذلك، حيث تقوم مديرية البيئة بعد إحصاء المنشآت التي تم تأسيسها حديثا بالولاية بإبلاغ مسيري هذه المنشآت بعملية الإحصاء في أجل أقصاه 30 أفريل، مع منحهم مدة خمسة عشر يوما من تسلمهم البلاغ للمخاطبة بالضريبة، وفي حال ما إذا اكتشفت الإدارة البيئية أن المخاطب بالضريبة قد قام بإخفاء معلومات مهمة تفيد في تحديد مبلغ ونوع الرسم وتحصيله تقوم المديرية بتحرير محضر معاينة تبين فيه الغرامة المالية التي تساوي مبلغ الرسم المحدد لهذه

المنشأة، أما إذا اكتشفت تقديمها معلومات خاطئة كاكتشافها لمنشآت ملوثة أو خطيرة غير مرخص لها أو غير مصرح بها، تقوم المديرية بتحرير محضر تبلغه إلى مسير النشاط والذي يكون ملزما بتسديد الرسم لدى مصلحة الضرائب المختصة إقليميا في تحصيل الرسوم البيئية، بحيث يستحق هذا الرسم بصدد السنة الأولى للنشاط مهما كان تاريخ الانطلاق الفعلي للمؤسسة المصنفة.

يتم مسك الإحصائيات المتعلقة بهذه الرسوم البيئية من طرف المديرية الولائية للضرائب، حيث يتم ضبطها قبل تاريخ الـ 31 ديسمبر من كل سنة، ليتم تسديد قيمة الرسم خلال الفترة التي تتراوح ما بين الفاتح من شهر جوان إلى غاية آخر يوم من نفس الشهر.

وفيما يلي نوضح مبالغ الرسوم المحصلة خلال الفترة (2020-2022) بولاية عين تموشنت:

**الجدول رقم (02/10): حصيلة الرسوم البيئية في ولاية عين تموشنت**

| الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة | | | |
|---|---|---|---|
| السنوات | وعاء التحصيل الضريبي | مبلغ التحصيل | نسبة التحصيل |
| **2020** | 57.758.000 | 1609.500 | %2.78 |
| **2021** | 105.024.000 | 1.913.500 | %1.82 |
| **2022** | 128.616.000 | 8.482.828 | %6.59 |
| **الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية** | | | |
| السنوات | وعاء التحصيل الضريبي | مبلغ التحصيل | نسبة التحصيل |
| **2020** | 2.220.000 | 682.500 | %30.74 |
| **2021** | 40.500.000 | 4.500 | %0.01 |
| **2022** | 14.244.000 | 00 | %00 |
| **الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات صناعية** | | | |
| السنوات | وعاء التحصيل الضريبي | مبلغ التحصيل | نسبة التحصيل |
| **2020** | 8.100.000 | 00 | %00 |
| **2021** | 19.701.000 | 00 | %00 |
| **2022** | 8.440.500 | 00 | %00 |
| **الرسم التكميلي علىالمياه المستعملة ذات المصدر الصناعي** | | | |

| السنوات | وعاء التحصيل الضريبي | مبلغ التحصيل | نسبة التحصيل |
|---|---|---|---|
| **2020** | 3.420.000 | 00 | %00 |
| **2021** | 6.690.000 | 00 | %00 |
| **2022** | 6.630.000 | 00 | %00 |
| **الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة** | | | |
| **السنوات** | **وعاء التحصيل الضريبي** | **مبلغ التحصيل** | **نسبة التحصيل** |
| **2020** | 17.280.000 | 1.215.000 | %7.03 |
| **2021** | 25.920.000 | 00 | %00 |
| **2022** | 16.740.000 | 00 | %00 |

**المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات مديرية البيئة لولاية عين تموشنت**

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن أضعف نسب التحصيل المتعلقة بالرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة كانت لسنتي 2020 و2021 حيث بلغت 2.78% و1.82% على التوالي، وأعلى نسبة تحصيل كانت في سنة 2022 حيث بلغت 6.59%، أما نسب التحصيل الخاصة بالرسم التحفيزي على تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية فبلغت 30.74% سنة 2020، لتصبح شبه معدومة سنة 2021 بنسبة تقدر بـ 0.01% قبل أن تنعدم كليا في سنة 2022، في حين نجد أن نسب التحصيل لكل من الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية والرسم التكميلي للمياه المستعملة ذات المصدر الصناعي كانت معدومة في جميع السنوات الثلاث، أما بالنسبة للرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة فبلغت نسبة التحصيل الخاصة به 7.03% خلال سنة 2020 قبل أن تنعدم في السنتين المواليتين، وعليه يتبين لنا من خلال ما سبق ذكره أن تحصيل هذه الرسوم ضئيل جدا ولا يتناسب والأهداف التي وضعتها الدولة في هذا المجال، ويعود السبب في هذا لتهاون المصالح الضريبية المختصة وعدم اتخاذها للإجراءات القانونية الازمة كإشعار المكلفين وإبلاغهم بتاريخ التسديد والدفع، أو العمل على توعيتهم بأهمية وضرورة التسديد في الآجال القانونية لتجنب دفع غرامات التأخير من خلال استدعائهم للمصلحة، كما يتعين على السلطات القضائية أن تتدخل كأداة داعمة للجهات المختصة في التحصيل من خلال المساعدة في إتمام عمليات التحصيل الضريبي.

وتعد أغلب المؤسسات التي تقوم بدفع الرسوم البيئية المفروضة عليها مؤسسات عمومية، بمعنى أننا نسجل امتناع كبير في تسديد الرسوم البيئية من قبل المكلفين بها، وهو ما يعد تهربا ضريبيا لا يخدم أهداف السياسة الضريبية ذات الأهداف البيئية.

بالاعتماد على معطيات الجدول سنقوم بتمثيل حصيلة الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الخطيرة لولاية عين تموشنت للفترة (2020-2022) كما يلي:

**رسم بياني رقم (02/05): يمثل تطور حصيلة الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الخطيرة بولاية عين تموشنت**

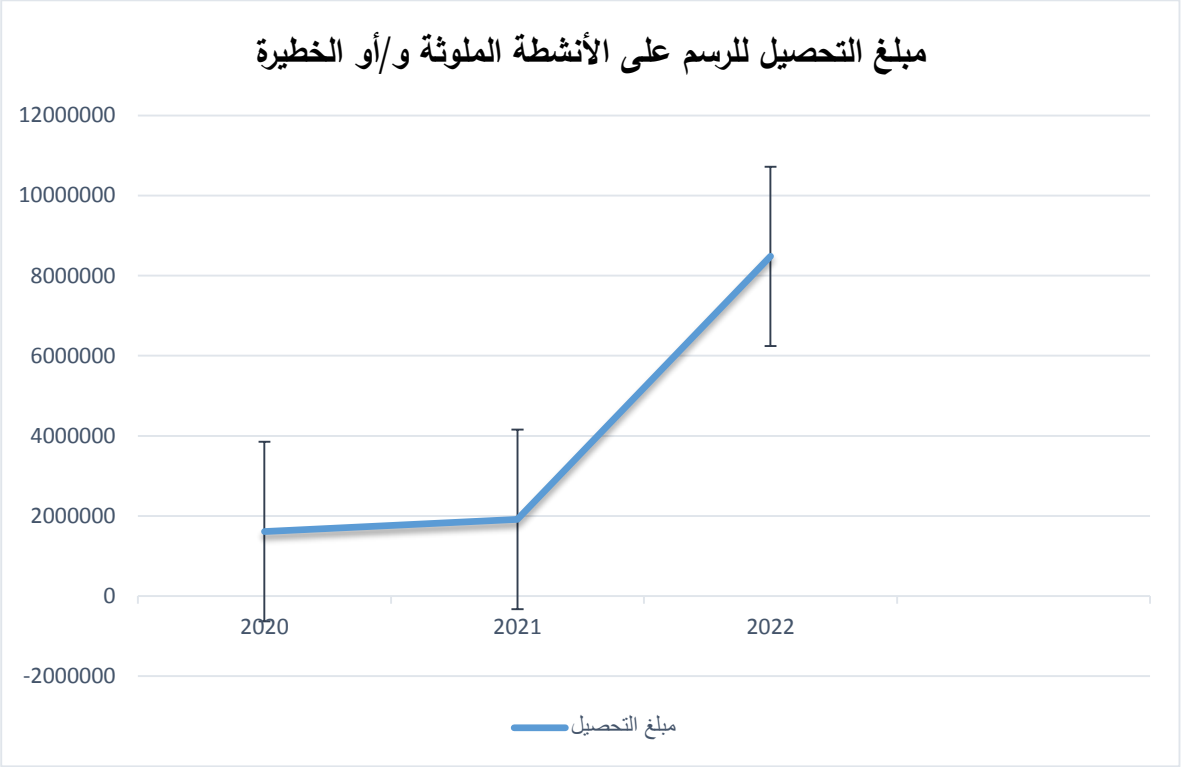


**المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02/10)**

نلاحظ من خلال هذا المنحنى الذي يعبر عن تطور حصيلة الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الخطيرة أن هذا الرسم حقق زيادة طفيفة جدا خلال سنة 2021 حيث بلغت قيمة الرسم المحصل 500 913 1دج بعدما كان مبلغ الرسم المحصل يقدر بقيمة 500 609 1 دج سنة 2020، في حين أنه شهد ارتفاعا ملحوظا في سنة 2022 حيث بلغت حصيلة الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الخطيرة ماقيمته828 482 8 دج، وهذا راجع لزيادة عدد المنشآت المصنفة بالولاية وتحصيل مبالغ هذا الرسم للسنوات التي لم يتم فيها التحصيل نتيجة لتماطل المكلفين وتأخرهم في تسديد ديونهم.

### 4-توزيع حصيلة الرسوم البيئية:

سنقوم بتوزيع حصيلة الرسوم البيئية لولاية عين تموشنت على ثلاث جهات كالآتي:

الجدول رقم (02/11): يمثل توزيع حصيلة الرسوم البيئية في ولاية عين تموشنت

| الرسوم البيئية | المعدل | حصة خزينة البلديات | | |
|---|---|---|---|---|
| | % | سنة 2020 | سنة 2021 | سنة 2022 |
| الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة | %0 | – | – | – |
| الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية | %20 | 136500 | 900 | 00 |
| الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطيرة | %16 | 00 | 00 | 00 |
| الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي | %34 | 00 | 00 | 00 |
| الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة | %17 | 206550 | 00 | 00 |
| الرسوم البيئية | المعدل | حصة خزينة الدولة | | |
| | % | سنة 2020 | سنة 2021 | سنة 2022 |
| الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة | %33 | 531135 | 631455 | 2799333 |
| الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية | %30 | 204750 | 1350 | 00 |
| الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطيرة | %46 | 00 | 00 | 00 |
| الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي | %34 | 00 | 00 | 00 |
| الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة | %50 | 607500 | 00 | 00 |
| الرسوم البيئية | المعدل | حصة الصندوق الوطني للبيئة والساحل | | |
| | % | سنة 2020 | سنة 2021 | سنة 2022 |
| الرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة | %67 | **1078365** | **1282045** | **5683495** |
| الرسم التحفيزي للتشجيع على تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية | %50 | 341250 | 2250 | 00 |
| الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطيرة | %38 | 00 | 00 | 00 |
| الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي | %16 | 00 | 00 | 00 |
| الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة | %33 | 400950 | 00 | 00 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البيانات السابقة

يوضح الجدول توزيع حصيلة الرسوم البيئية على الجهات المستفيدة، والتي تتمثل في كل من خزينة البلدية، خزينة الدولة والصندوق الوطني للبيئة والساحل، حيث نجد أن خزينة بلديات ولاية عين تموشنت لا تستفيد من حصيلة الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الخطيرة على البيئة، أما الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية فهي تستفيد بنسبة 20% من حصيلته، في حين أنها تستفيد من حصيلة كل من الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية والرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي بالإضافة إلى الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة بنسبة 16%، 34% و17% على التوالي.

أما من خلال توزيع حصيلة الرسوم البيئية لفائدة خزينة الدولة، فنلاحظ أنها تستفيد من حصيلة الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الخطيرة بنسبة 33%، أما من خلال حصيلة الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية فهي تستفيد بنسبة 30%، كما تحصل الخزينة العمومية ما نسبته 46%، 34% و50% من حصيلة كل من الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية والرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي والرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة.

كما تناولنا من خلال الجدول توزيع حصيلة الرسوم البيئية بالنسبة للصندوق الوطني للبيئة والساحل، والذي كان يعرف سابقا بالصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، حيث نلاحظ أنه يستفيد بنسبة 67% من حصيلة الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الخطيرة، وبنسبة 50% من حصيلة الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية، كما تعود لفائدة هذا الصندوق ما نسبته 38% من عائدات الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية، ويستفيد الصندوق من حصيلة الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي وحصيلة الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة بنسبة 16% و33% على التوالي.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن حصيلة الرسوم البيئية في الجزائر لا يتم تخصيصها فقط لحماية البيئة، بل توزع على عدة جهات بما فيها خزينة البلديات والدولة وجهات أخرى، ويعد الصندوق الوطني لحماية البيئة والساحل وسيلة لترجمة الجباية والرسوم البيئية بصورة فعالة نحو العمليات البيئية، غير أن الواقع في الجزائر عكس ذلك تماما، إذ أنه لا يحصل على التمويل الكافي من عائدات الرسوم البيئية والتي يفترض أن تشكل مصدر دخل للصناديق المهتمة بالبيئة، حيث نجد من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أن النسبة الأكبر من إيرادات الصندوق الوطني للبيئة والساحل تتمثل في الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الخطيرة والمقدرة بنسبة 67% أما باقي الرسوم فتنحصر نسبتها الموجهة لفائدة هذا الصندوق ما بين 16% و50%، مما يؤثر على قدرة الصندوق الوطني للبيئة والساحل في تحقيق هدفه الأساسي والمتمثل في محاولة التعويض الكامل للأضرار البيئية، إضافة إلى عجزه عن الاستجابة لمتطلبات حماية البيئة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وعليه يمكننا القول بأن الجباية البيئية لا تلعب دورها في تمويل الصناديق المهتمة بالبيئة، لذا يتعين على الدولة إعادة النظر في مختلف مداخيل الرسوم البيئية لتعزيز تمويل الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

**التقييم الشخصي للدراسة الميدانية:**

ولوجنا إلى الميدان للبحث في واقع الرسوم البيئية في الجزائر ودراسة تطبيقها وتقييم مدى مساهمتها في حماية البيئة، مكننا من الخروج بجملة من المعارف والاستنتاجات أهمها أن الوضع البيئي في الجزائر يشهد حالة من التردي والتأزم من خلال استفحال ظاهرة التلوث البيئي بمختلف أشكاله، فالجباية البيئية لم تساعد في حل مشاكل هذه الظاهرة رغم ما أبدته الجزائر من اهتمام بالبعد البيئي من خلال سنها لجملة من الرسوم البيئية، وهذا راجع لكونها لم تتخذ الإجراءات اللازمة لتفعيل دورها على أرض الواقع، ومن خلال اطلاعنا على وثائق التحصيل خلصنا إلى أن الاقتطاعات الجبائية البيئية في الجزائر تعتبر هامشية بالمقارنة مع الأنواع الأخرى للضرائب، فغياب الجدية والصرامة في التحصيل وتماطل المكلفين في تسديد ديونهم دون تعرضهم لعقوبات أو غرامات يقودنا إلى استنتاج أن الجهات المكلفة بحماية البيئة تتحمل ما آل إليه الوضع البيئي في الجزائر نتيجة التقصير والإهمال في تفعيل دور الرسوم البيئية، إضافة إلى نقص الوعي البيئي لدى المكلفين أفرادا كانوا أو مؤسسات بضرورة حماية البيئة، وعليه أصبح تفعيل دور الجباية البيئية في الجزائر ضرورة حتمية، لتحقيق العيش في بيئة نظيفة وصحية والمساهمة في ازدهار البلد وتحقيق التنمية المستدامة.

وكأي دراسة فدراستنا هذه لم تخلو من العراقيل والصعوبات، ولعل أبرزها صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات التي تفيد في تحليل مكمن الخلل للإجابة عن الإشكالية، حيث واجهتنا صعوبات في الحصول على معلومات تتعلق بتحصيل الرسوم البيئية للسنوات السابقة، إضافة إلى ضيق فترة التربص التي لا تكفي لتغطية جميع جوانب الموضوع، بالإضافة إلى صعوبة التحكم في الموضوع نظرا لتشعبه.

**خلاصة الفصل الثاني:**

إن الجزائر تشهد تدهورا مستمرا نتيجة انتشار ظاهرة التلوث البيئي بمختلف أشكاله، خاصة في ظل التطور الصناعي وتغير أنماط البيئة الحضرية، وللتخلص من هذا الوضع تبنت الجزائر جملة من الوسائل والآليات التي تندرج في إطار سياستها الرامية إلى التقليل من التلوث البيئي، وأهم هذه الوسائل الجباية البيئية حيث قامت السلطات الجزائرية بتأسيس جملة من الرسوم البيئية التي شملت العديد من القطاعات، في حين أنها لم تركز كثيرا على الجانب التحفيزي.

على العموم فإن فعالية الجباية البيئية في الجزائر لم ترتقي إلى المستوى المطلوب، نظرا لمحدودية مساهمتها في الحد من التلوث البيئي وتحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى محدودية مردوديتها المالية والتي لا تتناسب مع حجم التلوث الفعلي الحاصل في البيئة.

# الخاتمة

**الخاتمة:**

في ختام هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية التي دفعتنا إلى إجراءها والمتمثلة في مدى مساهمة الرسوم البيئية في الحد من التلوث البيئي، ودراسة الرسوم البيئية كآلية من الآليات التي اعتمدتها الجزائر في حماية البيئة ومكافحة التلوث، اتضح لنا أن الرسوم البيئية تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف يأتي على رأسها العمل على تقليل حجم الأضرار البيئية من خلال الحد من التلوث البيئي، كبح انتشاره والحد من مسبباته، ويتحقق هذا من خلال ردع الملوثين بتحميلهم تكاليف الضرر والتلوث الذي ألحقوه بالبيئة، وهو ما جاء به مبدأ الملوث الدافع الذي يعد أساس فرض الرسوم البيئية، أو من خلال تحفيزهم نحو استخدام تقنيات صديقة للبيئة تساعد في إنتاج أنظف يتماشى وتحقيق الأهداف البيئية.

وبعد إسقاط دراستنا على الجزائر عامة من حيث الناحية التشريعية ونصوص الرسوم البيئية وولاية عين تموشنت خاصة من الناحية التطبيقية، توصلنا إلى أن تفعيل دور الرسوم البيئية وتفعيل الدور الذي أنشأت من أجله والمتمثل في المحافظة على البيئة وحمايتها من مختلف أشكال التلوث، يقوم على إيجاد الطرق المثلى لتفعيلها بدءا من تحديد وعاء فرض الرسوم البيئية بشكل دقيق ومضبوط من خلال تحديد المادة الملوثة التي تفرض عليها ضريبة التلوث وتحديد سعر هذه الضريبة، ويفضل أن يكون السعر تصاعديا بحيث يتوافق ويتساوى قدر الإمكان مع حجم الضرر الملحق، مما يتيح الاقتراب من تحقيق مبدأ العدالة في الالتزام بدفع الرسوم البيئية، ويسهل على الدولة تعويض تكاليف مكافحة التلوث دون اللجوء إلى زيادة الضغط الجبائي الذي قد يقابل بالتهرب الضريبي، كما يرتكز أيضا تفعيل هذا الدور على تنمية الوعي الاجتماعي العام للأفراد بضرورة المحافظة على البيئة وتحمل مسؤولية الضرر والتلوث الناجم عن سلوكهم البيئي.

وتتميز الجباية البيئية في الجزائر بالاعتماد على الإجراءات الردعية من خلال فرض الضرائب والرسوم البيئية، في حين أن الإجراءات التحفيزية لم تلقي اهتماما كبيرا من قبل المشرع الضريبي، كما أن حصيلة الرسوم البيئية تعتبر غير كافية لتغطية وتعويض تكاليف الأضرار البيئية نتيجة للتهرب الضريبي وامتناع المكلفين بالرسوم والضرائب البيئية عن تسديد ديونهم نتيجة لغياب الوعي البيئي والضريبي لدى الأفراد بضرورة التسديد، وبالرغم من هذا نجد أن قسما من الإيرادات المالية الخاصة بالرسوم البيئية يتم تخصيصه لفائدة جهات وقطاعات أخرى غير بيئية، مما يؤدي إلى نقص في حجم الإيرادات المالية الموجهة لعمليات مكافحة التلوث البيئي.

ومما تقدم دراسته خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكر أهمها كما يلي:

- تعاني الجزائر من استفحال ظاهرة التلوث البيئي، مما يجعلها تبحث عن آليات وطرق مناسبة وكفيلة للحد منه.
- تلعب الرسوم البيئية دورا هاما في الحد من التلوث البيئي إذا ما تم تطبيقها وتصميمها بصورة جيدة وفعالة.

- تقوم الجباية البيئية على جانبين رئيسين، جانب ردعي من خلال إيقاع الضرائب والرسوم البيئية على كل من يضر بالبيئة ويخالف قوانينها، وجانب تحفيزي من خلال تقديم جملة الحوافز والتخفيضات لفائدة المؤسسات لتشجيعها على تبني تكنولوجيات صديقة للبيئة.
- يعد مبدأ الملوث الدافع أساس فرض الضرائب والرسوم البيئية، كونه يعمل على ترشيد وتوجيه سلوك الملوثين اتجاه البيئة ومواردها بغية التقليل من حجم التلوث، وإلزامهم بتحمل تكاليف الأضرار الناتجة عن سلوكم البيئي، وبالتالي فهو يساهم من خلال هذه الخاصية في تحقيق مبدأ العدالة في تحمل تكاليف التلوث.
- إن تطبيق السعر التصاعدي على ضريبة التلوث يتيح تحقيق التساوي بين قيمة الرسوم البيئية المفروضة وتكلفة الضرر البيئي، وهو ما يساهم في تفعيل دور هذه الرسوم في تعويض أضرار التلوث، عكس السعر الثابت الذي لا تتغير قيمته مهما تغيرت حجم التلوث البيئي.
- اعتمد المشرع الجزائري على الطابع الردعي، من خلال فرض الضرائب والرسوم البيئية على المتسببين في إلحاق الضرر بالبيئة، في حين أنه قام بإهمال الجانب التحفيزي الذي يجعل من الضريبة والرسم البيئي أداة تحفيزية ووقائية تعمل على منع الضرر وتجنبه قبل وقوعه.
- رغم التأخر في إصدار التشريعات الجبائية إلى غاية سنة 1992، إلا أن المشرع الجزائري أبدى اهتمامه بحماية البيئة من مختلف أشكال التلوث البيئي وذلك من خلال فرضه لما يقارب (10) عشر رسوم بيئية.
- الرسوم البيئية في ولاية عين تموشنت لا تحظى بالتطبيق الجيد والفعال على أرض الواقع، حيث لا يتم فرض جميع الرسوم البيئية التي سنها التشريع الجبائي البيئي في الجزائر، كما أنها لا تحظى بالاهتمام الكبير في التطبيق مقارنة بالأنواع الأخرى من الضرائب.
- إجراءات تحصيل الرسوم البيئية بولاية عين تموشنت تتميز بالطابع الغير ردعي والغير صارم، نتيجة لإهمال وتهاون المصالح الضريبية المختصة وعدم اتخاذها للإجراءات القانونية اللازمة بهذا الخصوص، مما جعل حصيلة الرسوم البيئية ضئيلة وضئيلة جدا بالمقارنة مع حجم التلوث.
- التوزيع غير العادل لحصيلة الرسوم البيئية، باعتبار أن نسبا كبيرة منها تذهب لقطاعات وجهات بعيدة عن حماية البيئة ومكافحة التلوث، مما يقلل من فعاليتها ويسهم في عدم تحقيقها للهدف الأساسي الذي أسست من أجله.
- نقص وغياب حملات التوعية والتحسيس والإعلام بمخاطر التلوث البيئي وما يخلفه من آثار سلبية تهدد البيئية بجميع مكوناتها، وهو الأمر الذي أدى إلى نقص الوعي البيئي واللامبالاة وعدم اهتمام الكثير من الأفراد والمؤسسات بالبعد البيئي.
- النظام الجبائي الردعي القائم على فرض الضرائب والرسوم البيئية أثبت قصر فعاليته، كونه أصبح يواجه بالتهرب الضريبي وامتناع المكلفين عن تسديد ديونهم، خاصة في ظل التهاون والتقصير في اتخاذ الإجراءات الصارمة في التحصيل.

- الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر في غالب الأحيان لا يتم فرضها بما يتناسب مع حجم الضرر البيئي، ويتجلى أبرز مثال على هذا في الرسم على الأنشطة الملوثة و/أو الخطيرة والذي لا يفرض على أساس حجم التلوث البيئي الحاصل، وإنما يفرض على أساس نوع الرخصة التي تخضع لها المنشأة قبل انطلاقها، وعلى أساس عدد العمال الذين تقوم المنشأة بتشغيلهم.
- الرسوم البيئية في الجزائر أظهرت محدوديتها سواء من حيث التطبيق أو من حيث الفعالية.

**نتائج اختبار الفرضيات:** من خلال النتائج السابقة تم التوصل إلى اختبار الفرضيات التي قمنا بصياغتها في بداية الدراسة

- **الفرضية الأولى:** لا تساهم الرسوم البيئية في الحد من التلوث البيئي.

بالاعتماد على مضمون الجزء الخاص بدور الرسوم البيئية في حماية البيئة الذي ينفي صحة الفرضية الأولى، نجد أن الرسوم البيئية تساهم في تقليل حجم التلوث البيئي كأداة تحفيز من خلال دورها الذي تلعبه في تحفيز الأفراد والمؤسسات على اعتماد تكنولوجيا وتقنيات نظيفة وغير ملوثة، كما تلعب دورها كأداة ردعية من خلال تحميل الملوث تكاليف الضرر الذي سببه للبيئة.

- **الفرضية الثانية:** حصيلة الرسوم البيئية ضعيفة في ولاية عين تموشنت ولا تتناسب مع حجم التلوث البيئي.

من خلال ما تضمنه الفصل التطبيقي من تحليل للبيانات والمعلومات المتحصل من طرف مديرية البيئة تم التوصل إلى إثبات صحة الفرضية الثانية، حيث توصلنا إلى أن حصيلة الرسوم البيئية في ولاية عين تموشنت غير كافية لتعويض تكاليف التلوث الحاصل، نتيجة لتهاون المصالح المختصة في التحصيل في اتخاذ الإجراءات الصارمة للتحصيل، وامتناع المكلفين عن تسديد التزاماتهم الجبائية اتجاه البيئة.

**التوصيات:**

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها نقترح التوصيات التالية:

- حماية البيئة يرتكز بالدرجة الأولى على وعي الأفراد وإدراكهم بضرورة المحافظة عليها، باعتبار أن الإنسان يعد المسؤول الأول عن مشاكل التلوث البيئي، لذا وجب تحسيس جميع الأفراد بضرورة المحافظة على البيئة وحمايتها من كل أشكال التلوث ذلك أن البيئة هي مصدر حياتهم.
- يتعين على الدولة الجزائرية نشر ثقافة عدم تبديد الموارد البيئية والاستغلال الجشع لها، كما يجب على الدولة أيضا إدراج التربية البيئية في المقرر الدراسي لتربية الأجيال القادمة على الاعتناء ببيئتهم والمحافظة عليها.
- ضرورة العمل على تحسيس وتوعية الأفراد والمؤسسات الملوثة بحتمية التأقلم والتكيف مع الرسوم البيئية، وإعلامهم بأن التزامهم بدفع هذه الرسوم مرهون باستمرارهم في تلويث المحيط.

- يجب على الدولة إعادة النظر في توجيه مختلف مداخيل الرسوم البيئية وذلك بتخصيصها في تمويل الصناديق المهتمة بالبيئة، مما يعزز ويدعم قدرة هذه الصناديق على تمويل المشاريع والاستثمارات الصديقة للبيئة.
- يجب على الحكومات الاهتمام أكثر بالضرائب والرسوم البيئية، حتى تستطيع إبراز دورها الردعي من خلال المتابعة الفعلية ابتداء من تأسيس الرسم البيئي إلى غاية تحصيله.
- ضرورة فرض رقابة صارمة على المنشآت المصنفة من قبل مديريات البيئة لجميع ولايات الوطن وعدم الاكتفاء بالمعلومات المصرح بها من طرف القائمين على هذه المنشآت بهدف ضمان حماية البيئة.
- عدم التمادي في فرض الضرائب والرسوم البيئية، حتى لا يزداد الضغط الضريبي على كاهل المكلفين، مما قد يؤدي بهم إلى التهرب من تسديد التزاماتهم اتجاه البيئة.
- ضرورة التركيز على التحفيزات والإعفاءات الجبائية لما تلعبه من دور فعال في تحفيز المؤسسات على تبني تكنولوجيات نظيفة، من خلال إعفاء الأنشطة الصديقة للبيئة من دفع الرسوم البيئية.
- ضرورة اكتساب الرسوم البيئية الصفة الردعية حتى تلعب الدور المنوط بها.
- العمل على تحقيق التساوي بين الرسوم البيئية وتكاليف الأضرار البيئية من خلال فرض وتطبيق السعر التصاعدي على ضريبة التلوث.

**آفاق الدراسة:**

سيبقى هذا الموضوع مفتوحا لإيجاد ما يمكن أن يساهم في تفعيل دور الضرائب والرسوم البيئية أكثر، حتى تستطيع الحد من التلوث البيئي وتسهم فعلا في توجيه السلوك البيئي للأفراد والمؤسسات، وللتوسع أكثر في هذا الموضوع نقترح مجموعة من المواضيع التي من شأنها أن تفيد بهذا الخصوص:

- تقييم حصيلة الرسوم البيئية في الجزائر.
- البحث في سبل تفعيل الإجراءات الرقابية المتعلقة بتحصيل الرسوم البيئية.
- دراسة أثر تشديد غرامات التأخير في تسديد الرسوم البيئية على سلوك المكلفين بها.

# قائمة المراجع

**قائمة المراجع باللغة العربية:**


- **الكتب:**
- زين الدين عبد المقصود غنيمي. (2000). قضايا بيئية معاصرة. الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف.
- عبد التواب معوض. (1986). جرائم التلوث. الإسكندرية، مصر: منشآت المعارف.
- **المقالات:**
- أحمد فؤاد مندور، إيمان محمد السعيد، و هالة رشوان عبد الباسط رشوان. (2018). استخدام الضريبة البيئية في الحد من الملوثات الناتجة عن عوادم السيارات في مصر : دراسة ميدانية. *مجلة العلوم البيئية، 42*(3)، الصفحات 345-375.
- أحمد فنيدس. (31 ديسمبر, 2016). دور الجباية في الحد من التلوث البيئي. مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، 10(5)، الصفحات 147-171.
- العونية بن زكورة، و فاطمة الزهراء سعيدي. (2019). حماية البيئة في ظل قوانين الجباية البيئية بالجزائر ودورها في التوجه نحو التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. *مجلة الإقتصاد الجديد، 10*(3)، الصفحات 249-269.
- أمال خروبي بزارة. (2020). المسؤولية الجزائرية للمنشآت المصنفة عن جرائم تلويث البيئة. مجلة الدراسات القانونية المقارنة، 6(2)، الصفحات 1297-1322.
- أميرة عبد الباقي، و حبيبة بلحاج. (2019). الجباية البيئية كآلية لتعزيز تبني التكنولوجيا الخضراء. *مجلة دراسات جبائية، 8*(2)، الصفحات 7-20.
- بلال بلعزوق، و نعيمة عمارة. (15 جانفي, 2022). التلوث البيئي بالنفايات المنزلية وما شابهها في التشريع الجزائري وانعكاساته على تحقيق الأمن البيئي. مجلة الدراسات والبحوث القانونية، 7(1)، الصفحات 178-197.
- ثامر علي النويران. (مارس 30, 2017). السياسات الاقتصادية الخاصة بمواجهة التلوث. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 1(1)، الصفحات 127-141.
- جمال بن فرحات، و زين الدين قدال. (2022). فعالية الجباية البيئية في الجزائر- دراسة حالة ولاية المسيلة-. *مجلة دراسات اقتصادية، 16*(3)، الصفحات 212-230.
- جهاد محمد أحمد السنباني. (2021). دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي : مع إشارة خاصة للجمهورية اليمنية. *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 8*(46)، الصفحات 175-229.
- جيلالي بوزكري، و أحمد سلخين. (2022). دور إدارة الموارد البيئية في المساهمة في حماية البيئة، الجباية البيئية نموذجا -دراسة حالة الجزائر. *مجلة دفاتر اقتصادية، 13*(1)، الصفحات 201-215.

- حياة لمليكشي. (24 جوان, 2021). الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة في القانون الجزائري. مجلة الدراسات القانونية، 7(2)، الصفحات 412-428.
- ربيعة بن عبيد ، و أحمد فنيدس. (2022). الرسوم البيئية آلية لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 9(1)، الصفحات 468-486.
- صاليحة بوذريع. (2017). دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 13*(17)، الصفحات 95-110.
- عبد الغني حسونة. (13 فيفري, 2016). النظام الجبائي البيئي بين الردع والتحفيز. مجلة المفكر، 11(1)، الصفحات 181-195.
- عبد المجيد قدي، منور أوسرير، و محمد حمو. (2010). *الاقتصاد البيئي* (الإصدار 1). الجزائر، الجزائر: دار الخلدونية.
- عبد المجيد قدي، و سمية سبع. (1 جوان, 2015). عوائق وفرص تطبيق مبدأ الملوث الدافع. مجلة الاقتصاد الجديد، 6(2)، الصفحات 5-20.
- كمال الدين عنصل. (جوان, 2021). الترخيص باستغلال المؤسسات المصنفة: آلية للكشف عن المخاطر الإيكولوجية أو للوقاية والحيطة من وقوعها. مجلة أبحاث قانونية وسياسية، 6(1)، الصفحات 423-448.
- كميلية بوكرة، و لامية عاتي. (2021). مساهمة الجباية البيئية في الحد من التلوث البيئي في الجزائر. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، 15*(1)، الصفحات 740-759.
- ليلى بوكحيل. (أكتوبر, 2018). المؤسسات المصنفة في الجزائر وعلاقتها بحماية البيئة والعمران. مجلة "التواصل" El-Tawassol، 24(1)، الصفحات 105-117.
- محفوظ برحماني. (1 جوان, 2015). الجباية البيئية. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 4(1)، الصفحات 397-413.
- محمد بن عزة. (ديسمبر, 2013). دور الجباية في حماية البيئة من أشكال التلوث دراسة لنموذج الجباية البيئية في الجزائر. *مجلة دراسات جبائية، 2*(2)، الصفحات 431-449.
- محمد بن عزة. (2014). التشريع الجبائي ودوره في تحفيز المؤسسات والأشخاص على حماية البيئة من أشكال التلوث دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر. *مجلة القانون الدولي والتنمية، 2*(1)، الصفحات 40-70.
- نعيمة زعرور، و أسماء حبشي. (1 أوت, 2019). الجباية البيئية وسيلة لردع التلوث والحفاظ على البيئة. مجلة التكامل، 3(6)، الصفحات 23-55.
- هاجر عزي، و رشيد سالمي. (26 جوان, 2016). الجباية البيئية عنصر مفتاحي لحماية البيئة في الجزائر. مجلة معهد العلوم الإقتصادية، 20(1)، الصفحات 141-158.

- هشام سفيان صلاواتشي، و يوسف بودلة. (2018). الجباية البيئية كآلية لمكافحة التلوث البيئي في الجزائر. *مجلة دراسات جبائية، 7* (1)، الصفحات 110-144.
- وريدة جندلي. (2022). الجباية الخضراء كآلية لحماية البيئة من التلوث في ظل التشريع الجزائري: بين التحفيز والردع. مجلة القانون العقاري والبيئة، 10(2)، الصفحات 110-129.
- وسيلة واعر ، و صفية واعر. (2020). الجباية البيئية في الجزائر: إستراتيجية نحو حماية البيئة من التلوث. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، 21(2)، الصفحات 355-372.
- **الرسائل الجامعية:**
- سمية سبع. (2015). محاولة اختبار فعالية الأدوات الجبائية في حماية البيئة – دراسة حالة الجزائر – (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- يحي وناس. (2007). الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر. رسالة دكتوراه في القانون العام. تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.
- **الملتقيات:**
- حياة عبد الباقي، و عبد العزيز عبدوس. (2017). الجباية البيئية كآلية اقتصادية في الحد من ظاهرة التلوث الصناعي دراسة حالة مديرية البيئة لولاية عين تموشنت. الملتقى الوطني الأول حول الإمتثال للمعايير البيئية مدخل حديث لتحسين الأداء التنافسي للمؤسسات الجزائرية (الصفحات 1-25). عين تموشنت: المركز الجامعي بلحاج بوشعيب.
- حياة عبد الباقي، و عبد العزيز عبدوس . (2021). دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة مديرية البيئة لولاية عين تموشنت. ملتقى وطني حول تحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر المحور الثاني واقع التنمية المستدامة في الجزائر، الوضع الراهن والآفاق (الصفحات 1-21). تلمسان: جامعة أبوبكر بلقايد.


**قائمة المراجع باللغة الأجنبية:**

**المقالات:**


- Belfatmi, S. (2016). La fiscalité environnementale en Algérie : un état des lieux. *Revue algérienne d'économie et gestion, 10*(2), pp. 65-85.
- Benzidane, H., & Cherif, N. (2011). La fiscalité environnementale en Algérie. *مجلة دفاتر اقتصادية, 2*(2), pp. 172-188.
- Chraibi, F. (2020). La fiscalité environnementale: les déterminants de son efficacité. *مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت, 1*(2), pp. 343-369.

**الرسائل الجامعية:**


- Lalu, M. (2013). Environmental taxation practice and revenue performance in Ethiopia. The department of accounting and finance, Addis ababa: Addis ababa university.

# الفهرس

**الفهرس:**


| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | **I** |
| **الشكر والتقدير** | **III** |
| **الملخص** | **IV** |
| **قائمة المحتويات** | **VII** |
| **قائمة الجداول** | **IX** |
| **قائمة الأشكال** | **XI** |
| **المقدمة** | **[أ–ث]** |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للتلوث البيئي والرسوم البيئية** | **[25–6]** |
| تمهيد | 6 |
| المبحث الأول: ماهية الرسوم البيئية والتلوث البيئي | 7 |
| المطلب الأول: مفهوم التلوث البيئي وأشكاله | 7 |
| أولا: تعريف التلوث البيئي | 7 |
| ثانيا: أسباب التلوث البيئي | 8 |
| ثالثا: أشكال التلوث البيئي | 8 |
| المطلب الثاني: أساسيات حول الرسوم البيئية | 8 |
| أولا: مفهوم الجباية البيئية | 8 |
| ثانيا: أهداف الجباية البيئية | 9 |
| المطلب الثالث: أساس فرض الرسوم البيئية ودورها في حماية البيئة | 10 |
| أولا: تعريف مبدأ الملوث الدافع وخصائصه | 10 |
| ثانيا: دور الرسوم البيئية في حماية البيئة | 12 |
| المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة | 15 |
| المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية | 16 |
| المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية | 23 |
| المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية | 24 |
| خلاصة الفصل | 25 |
| **الفصل الثاني: دراسة حالة الرسوم البيئية في الجزائر** | **[53–26]** |

| | |
|---|---|
| تمهيد | 27 |
| المبحث الأول: تقديم مديرية البيئة لولاية عين تموشنت | 28 |
| المطلب الأول: تعريف المديرية الولائية للبيئة ومصالحها | 28 |
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة لولاية عين تموشنت | 29 |
| المبحث الثاني: واقع الجباية البيئية في الجزائر | 32 |
| المطلب الأول: أدوات الجباية البيئية في الجزائر | 32 |
| المطلب الثاني: المنشآت المصنفة وإجراءات تحصيل الرسوم البيئية | 41 |
| أولا: مفهوم المؤسسات والمنشآت المصنفة | 41 |
| ثانيا: إجراءات تحصيل الرسوم البيئية | 43 |
| التقييم الشخصي للدراسة الميدانية | 52 |
| خلاصة الفصل الثاني | 53 |
| الخاتمة | 55 |
| قائمة المراجع | 60 |
| الفهرس | 65 |